هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة العلوم التطبيقية

كلية العلوم الإدارية

بكالوريوس في إدارة الأعمال

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 29 نوفمبر – 1 ديسمبر 2021

HA034-C3-R034

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2022

جدول المحتويات

أ. مقدمة 3

ب. بيانات البرنامج.....5

ج. ملخص الأحكام.....8

د. المعايير والمؤشرات 10

المعيار (1).....10

المعيار (2).....21

المعيار (3).....34

المعيار (4).....46

هـ. الاستنتاج 57

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019–2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

المعيار 1: ***برنامج التعلُّم***
المعيار 2: ***كفاءة البرنامج***
المعيار 3: ***المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
المعيار 4: ***فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم: ("مستوف" أو "مستوف جزئيًا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص مختصر عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكمٌ العام للبرنامج.

ويتناول متن التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة العلوم التطبيقية
الكلية/ القسم*	كلية العلوم الإدارية
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	بكالوريوس في إدارة الأعمال
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	تم التصديق لجامعة العلوم التطبيقية من قِبَلِ وزارة التربية والتعليم – مملكة البحرين، بموجب القرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم: (2004/140) المؤرخ في 5 يوليو 2004
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	8
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	5 سنوات تبدأ من تاريخ (4 إبريل 2019)
عدد الوحدات*	45 مقررًا دراسيًّا
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	(550) ساعة معتمدة بالإطار الوطني للمؤهلات
أهداف البرنامج*	1. تزويد الخريجين بفهم متماسك وناقد لمفاهيم ونماذج نظرية إدارة الأعمال والممارسة في عالم الأعمال التنافسية المتغيرة باستمرار. 2. السماح للخريجين بتقديم حلول أعمال للمشاكل المعقدة.

	3. إعداد الخريجين لمسيرة مهنية من خلال اكتساب مهارات التعلم المستقل والمداخل الإبداعية للمهام التي تؤدي إلى مزيد من التطوير الشخصي والتعلم مدى الحياة.
مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	A1. إظهار الفهم النقدي لجميع التخصصات الأساسية في مجال إدارة الأعمال والمفاهيم والنظريات الخاصة بالموضوع والعمليات المتعلقة بالمجالات الوظيفية في هذا المجال (مثل الموارد البشرية والتسويق وإدارة العمليات، إلخ). A2. إظهار المعرفة الأساسية الناقدة والفهم للعمليات الديناميكية للإدارة، والقضايا الرئيسة الحالية التي تؤثر على سياق الأعمال التجارية، والاستراتيجيات اللازمة لضمان الاستدامة داخلها بما في ذلك القضايا السياسية والاقتصادية والقانونية والتكنولوجية والاجتماعية والأخلاقية. B1. استخدام مهارات المستوى المتخصص لتطبيق المفاهيم والنظريات والممارسات الإدارية المتقدمة لمعالجة المواقف والمشاكل المعقدة على مستوى الشركات والأعمال والمستويات الوظيفية والتشغيلية لمنظمات الأعمال التي تظهر الإبداع في استخدام هذه المهارات حيثما تكون مناسبة. B2. العمل كمحترف في إدارة الأعمال قادر على تحمل مسؤولية كبيرة ويظهر خبرة خاصة في واحد أو أكثر من التخصصات في هذا المجال. C1. استخدام مجموعة من الأساليب لتحليل وتقييم وتوليف المعلومات بشكل نقدي من أجل تحديد ومعالجة المشكلات والقضايا بدقة وفعالية عبر مجموعة واسعة من مجالات

	الأعمال، بما في ذلك ممارسات الإدارة، والمحاسبة والإدارة المالية، والعمليات، والتسويق، والإدارة الإستراتيجية. C2. تحديد وتنفيذ الحلول المناسبة على أساس الأساليب الكمية و/أو النوعية الملائمة لتحديد المعلومات اللازمة لاتخاذ أحكام مستنيرة بشأن التحديات والتغييرات التي ستؤثر على الأعمال التجارية في المستقبل وفي بناء حجة منطقية مدعومة بالأدلة في العملية. D1. استخدام مهارات خاصة للتواصل مع الأقران وكبار الزملاء والمتخصصين في مجال إدارة الأعمال، وتكييف الرسالة مع الجمهور وتقديم عروض تقديمية رسمية حيثما تكون مناسبة. D2. العمل على مستوى متخصص في مجال عمل محدد وغير محدد مع مسئولية كبيرة عن عمل الآخرين وقيادة مجموعات متعددة والمشروعات مع المسؤولية عن صنع القرار.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم

جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	**مستوف**
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	**مستوف**
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	**مستوف**

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	مستوف
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	**مستوف**
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف جزئيًّا

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الإستراتيجية.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية إجراءات وسياسات واضحة ومعلنة لاستحداث البرامج الجديدة، أو تطوير البرامج القائمة أهمها: "سياسة وإجراءات تطوير البرنامج الجديد"، حيث يتبع القائمون على برنامج بكالوريوس في إدارة الإعمال هذه الإجراءات والسياسات، والتي أثمرت عن حصوله على التراخيص اللازمة من قِبَلِ وزارة التربية والتعليم في العام 2004. كما يعمل البرنامج ضمن خطة تشغيلية تتسق مع خطة الكلية التشغيلية، كذلك يُطبق السياسات الخاصة بالتطوير والتحسين المستمر من خلال مراجعته السنوية والدورية، وقد تم التأكد من ذلك من خلال محاضر مجلس القسم واللجان المعنية، والتقارير السنوية للبرنامج. ويتم الاستعانة بالمجلس الاستشاري للبرنامج في التأكد من ملاءمة أهدافه وصلة/ مواءمة مخرجاته بالمتطلبات المهنية، ومتطلبات سوق العمل. كما تتم مواءمة مخرجاته مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات؛ والتي أثمرت في العام 2019، عن تسكينه على الإطار الوطني للمؤهلات.
- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة واضحة تخص إدارة المخاطر، يتم تنفيذها من خلال لجنة عليا برئاسة رئيس مجلس الأمناء، وعضوية رئيس الجامعة، وعدد من قادة الجامعة، حيث يتم العمل من

خلال هذه السياسة على حصر المخاطر المحتملة على مستوى الجامعة والكليات المختلفة في سجلات للمخاطر، والعمل على الحد من آثار هذه المخاطر وفق إجراءات وخطط عمل يتم وضعها، والعمل على تنفيذها بشكل دوري. وقد أثبتت هذه السياسة فاعليتها، حيث تمكنت الجامعة – من خلال عمل لجنة إدارة المخاطر – من تخطي المخاطر المصاحبة لجائحة كورونا وأثرها على جودة التعليم، والتحول إلى التعليم الافتراضي أثناء فترة الجائحة. وقد أشارت تقارير استطلاع الرأي خلال الفصلين الدراسيين الثاني والصيفي للعام الجامعي 2019–2020، إلى نجاح جهود الجامعة في تجربة التعليم عن بعد، وما اتخذته الجامعة من إجراءات. وخلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، تبين أن الكلية تضع التدابير اللازمة لتخطي المخاطر المصاحبة لانخفاض أعداد الطلبة الجدد، والتي من ضمنها العمل على تكثيف الجهود التسويقية لاستقطاب الطلبة بشكل دوري. وقد أكدت سجلات إدارة المخاطر على مستوى الجامعة والكلية تدوين هذه المخاطر وآلية معالجتها.

- بعد مراجعة تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المصاحبة للتقرير، تبين للجنة المراجعة أنَّ لدى جامعة العلوم التطبيقية إجراءات واضحة لمراجعة مواصفات المقررات الدراسية والمخرجات التعليمية؛ تمهيدًا لتسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات. كما أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أن تسكين هذا المؤهل جاء نتيجة جهود اللجان المعنية بالمراجعة وضمان الجودة بالقسم، فضلاً عن أعمال التجهيز والمراجعة الدورية التي يتمُّ توثيقها بمحاضر معتمدة، كما أنَّ هذه الجهود قد ساهمت من ناحية أخرى في تحديث الخطة الإرشادية بما يتواءم مع عملية التسكين، بالإضافة إلى تحديث مخرجات البرنامج بما يتناسب مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

- اتضح للجنة المراجعة بعد مراجعة تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة أن المسمى الخاص بالبرنامج هو "بكالوريوس في إدارة الأعمال"، وهو مسمى واضح ومختصر يعبر عن مستوى البرنامج ومحتواه. كما يظهر مسمى البرنامج بوضوح في وثيقة توصيف البرنامج، وعلى الشهادات الدراسية، وعلى الموقع الإلكتروني للجامعة.

- بناءً على ما ورد في تقرير التقييم الذاتي، وسياسة مراقبة ومراجعة البرامج الأكاديمية، اتضح للجنة المراجعة أنَّ لدى برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال ثلاثة أهداف واضحة وملائمة تتم مراجعتها بشكل دوري، وفق نماذج مواءمة محددة، حيث كانت المراجعة الدورية الأخيرة للبرنامج خلال العام 2018، وتضمنت مراجعة أهدافه ومخرجاته. ومن خلال مراجعة الأدلة الداعمة، والأدلة الإضافية،

اتضح للجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس في البرنامج، وأعضاء مجلسه الاستشاري قد شاركوا في عملية مراجعة أهدافه ومخرجاته. ومع ذلك لم يتضح – من خلال الأدلة أو المقابلات مع الطلبة والخريجين وأرباب الأعمال – أنه قد تم إشراكهم في عملية مراجعة أهداف البرنامج ومخرجاته، وبناء على ذلك توصي لجنة المراجعة بضرورة التأكد من إشراك كافة الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة الدورية لأهداف البرنامج ومخرجاته.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ البرنامج يساهم في تحقيق رسالة كل من الكلية والجامعة، حيث يتضح ذلك من خلال مصفوفة الاتساق، التي توضح ذلك، ولكن بمراجعة دقيقة لهذه الأهداف، فإنه لا يتضح للجنة المراجعة كيف تسهم أهداف البرنامج في تحقيق رسالة الكلية والجامعة فيما يتعلق بالبحث العلمي. ولذلك، فإن لجنة المراجعة تقترح تضمين الجانب البحثي في أهداف البرنامج ومخرجاته؛ لرفع مساهمة البرنامج في تحقيق الأهداف المتعلقة بالبحث العلمي على مستوى الكلية والجامعة.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية مواصفات عامة للخريجين معلنةً على المستوى المؤسسي، وتوضح مصفوفة الربط بين أهداف البرنامج ومواصفات الخريجين، اتساقًا بينهما. وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج – أنَّ البرنامج يقوم بقياس مدى تحقق هذه المواصفات من خلال قياس مدى تحقق مخرجاته. وبمراجعة جدول الربط بين مخرجات تعلمه مع مواصفات الخريجين على المستوى المؤسسي، لاحظت اللجنة اتساقًا وربطًا ملائمًا بين مواصفات الخريجين، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- لدى البرنامج ثمانية مخرجات تعلم واضحة ومقسمة على أربعة مجالات رئيسة، وهي: الفهم والمعرفة، المهارات الخاصة بالموضوع، مهارات التفكير الناقد، المهارات العامة والتحويلية. وبفحص هذه

المخرجات، وجدت لجنة المراجعة أنها ملائمة لنوع البرنامج ومستواه، كما أنها مربوطة بشكل سليم مع أهدافه على النحو الموضح في مصفوفة الربط بين مخرجات البرنامج وأهدافه.

- بمراجعة الأدلة المقدمة، تبين أنَّ صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج تمت بطريقة مناسبة وقابلة للنقل والقياس وفقًا للمستويات المحددة في تصنيف (بلوم) للأهداف التعليمية، وبما يتوافق مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات. كما يتأكد البرنامج من ضمان صلاحيته ومناسبته للغرض الذي أنشئ من أجله من خلال المراجعة الدورية، حيث يقوم القائمون عليه بإجراء المقايسة المرجعية لمخرجات تعلمه المطلوبة ضمن إجراءات المراجعة الدورية، والتي كان آخرها في العام 2018، حيث تم عقد المقايسة المرجعية مع جامعات محلية وإقليمية وعالمية، بالإضافة إلى عملية تسكين البرنامج على الإطار الوطني للمؤهلات. وفي ضوء هذه الإجراءات تم تحديث المخرجات لتكون متلائمة مع المتطلبات المحلية والمعايير الدولية.

- تبين الأدلة المُقدَّمة، إلى لجنة المراجعة وجود مخرجات تعلم واضحة للمقررات الدراسية تتوافق مع مستوى المقررات الدراسية ومحتواها، كما يتم التأكد من مدى ملاءمتها من خلال عمليات المقايسة المرجعية التي تتم دوريًّا، ومن خلال إجراءات التسكين على الإطار الوطني للمؤهلات. كما يتم الربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية من خلال مصفوفة موضحة في وثيقة توصيف البرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنه يُجْرَى قياس مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وبناءً عليها يتم قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ثم يُسْتَخْرَجُ منها متوسطٌ عامٌّ عن تحقق كل مخرج.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- يتبع البرنامج لائحة الجامعة لمنح درجة البكالوريوس، والتي تتسق مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات من حيث المستوى، وتضمن تدرج الخطة الدراسية – بشكل مناسب – عام بعد عام. ويوضح توصيف البرنامج، الخطة الدراسية، والتي تُقسم إجمالي عدد الساعات الدراسية – 135 ساعة معتمدة – على ثمانية فصول دراسية، يتدرج الطالب فيها دراسيًّا – من حيث المستوى والمتطلبات – فصلًا تلو فصل. كما تبين قيام الجامعة بإجراء مقايسة مرجعية للخطة الدراسية؛ للتأكد من مواءمتها ومناسبتها للمعايير المرجعية المحلية والدولية. وفيما يخص العبء الدراسي للطالب، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ العبء الدراسي في الفصل الدراسي الأول من السنة الثالثة مُكَوَّنٌ من 18 ساعة دراسية، من ضمنها مقرر التدريب الميداني، وترى لجنة المراجعة أنَّ إتاحة مقرر التدريب الميداني مع خمسة مقررات أخرى قد يحدُّ من الاستفادة المثلى للطالب من هذا المقرر، وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، علمت لجنة المراجعة أنَّ المرشد الأكاديمي يقوم بعملية إرشاد الطالب وتوجيهه في مرحلة التسجيل مع الأخذ في الاعتبار مسألة العبء الأكاديمي، إلا أنه لم يتضح أن توجيه الطالب بتقليل العبء الدراسي عليه مسألة إلزامية. وبناء عليه، توصي لجنة المراجعة بضرورة مراجعة العبء الدراسي للطالب داخل الخطة الدراسية، وألا يسمح له بتسجيل مقررات أخرى مع التدريب الميداني أثناء الفصل الدراسي الواحد؛ كي تتحقق الاستفادة المثلى من التدريب.

- يتبع البرنامج سياسة الجامعة لتحديث ومراجعة البرامج الدورية، والتي تتم بهدف ملاءمة ومناسبة البرنامج ومخرجاته مع المعايير المهنية واتساقها مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى اتباع البرنامج عددًا من الإجراءات؛ لضمان استمرارية ملاءمته ومواكبته للمعايير المهنية ومتطلبات سوق العمل، والتي تتحقق بطرائق عدة من ضمنها: تطبيق سياسة الممتحن الخارجي، وسياسة المجالس الاستشارية، بالإضافة إلى استطلاعات الرضا لدى خريجيه، والتي تُظهر نسبة رضا مرتفعة وصلت إلى 4.38 على مقياس خماسي عن المنهج الدراسي في تقرير رضا الخريجين للعام 2018–2019. وتتم جميع إجراءات تحديث المنهج الدراسي وفقًا لسياسة الجامعة للمقايسة المرجعية، حيث توضح استمارة تقرير المقايسة المرجعية، التي تمت في نوفمبر 2020، نتائج المقايسة التي عقدت مع عدد من الجامعات المحلية والإقليمية والدولية، وأهم التوصيات التي تسهم في تحديث المنهج الدراسي.

- من خلال فحص توصيف المقررات، وعينة من ملفات بعض المقررات، تبين للجنة المراجعة أنَّ هناك توازنًا بين النظرية والتطبيق العملي، وبين المعارف والمهارات في مختلف المقررات الدراسية، حيث

رُوعي في تصميم البرنامج أن يكون مقرر "التدريب الميداني"، و"بحث التخرج"، من ضمن المقررات الرئيسة التي يدرسها جميع طلبة البرنامج، حيث إنَّ المقررَيْن ذَوَيْ طبيعة تطبيقية عملية. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ البرنامجَ يتأكد من تحقيق التوازن بين النظرية والتطبيق العملي، وبين المعارف والمهارات من خلال تطبيق إستراتيجية التعليم والتعلم في العديد من المقررات الدراسية، والتي تساهم في ربط الجانب النظري بالعملي. كذلك تُسهم الأنشطة اللاصفية كالزيارات الميدانية للشركات في دعم الجانب العملي. وقد تبين – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أنَّ كل هذه الجهود تأتي ضمن مساهمات البرنامج في تحقيق أهداف خطة الجامعة الإستراتيجية التي تؤكد على توفير برامج تعليمية ذات صلة مهنية. غير أنه – خلال المقابلات مع أرباب الأعمال، وممثلي جهات التوظيف والخريجين – تمت الإشارة إلى الحاجة لتكثيف الجانب التطبيقي والتقني في المقررات بشكل عام، وبالأخص في السنتين الأخيرتين. وبناءً على ذلك، فإنَّ لجنة المراجعة توصي بضرورة تكثيف الجانب التطبيقي والتقني للمقررات الدراسية عن طريق مراجعة توصيفات المقررات، وعدم الاعتماد على مقررات التدريب الميداني، والبحث التطبيقي فقط؛ لتعزيز الجانب التطبيقي.

- يتبع البرنامج خطة دراسية متوازنة تُراعي العمق والاتساع على مدار مدة البرنامج (8 مستويات)، والتي يُرَاعَى فيها التدرج من مقررات تأسيسية وصولاً إلى المقررات الأكثر اتساعًا وعمقًا في المستويات المتقدمة للبرنامج، وتُسَاهم الخطة الأسبوعية للبرنامج، في ذلك على مستوى المقرر. وقد تبين – خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، ومن خلال الأدلة المقدمة – أن تقارير المقررات الفصلية تُسهم في معالجة أي خلل قد يُلاحَظ خلال الفصل الدراسي، ووضع خطط التحسين المناسبة التي يتم الأخذ بها في الفصول التالية.

- فحصت لجنة المراجعة قوائم المراجع والكتب الدراسية المستخدمة في المقررات الدراسية، ووجدت أنَّ الكتب الدراسية المستخدمة مناسبة بوجه عام، إلا أنه لوحظ أنَّ العديد من هذه المراجع والكتب يعود تاريخ إصدارها لأكثر من خمس سنوات مضت، كما يوجد عددٌ يسيرٌ منها تعود تواريخ إصدارها لأكثر من عشرة أعوام مضت. ولذلك توصي لجنة المراجعة بضرورة تحديث الكتب والمراجع العلمية المستخدمة في تدريس المقررات الدراسية للبرنامج. كما أنَّ هناك أدلة متعددة تشير إلى أنَّ البرنامج يستخدم نتائج الأبحاث العلمية والممارسات المهنية في تدريس المقررات الدراسية، كذلك تُشير الأدلة الإضافية إلى استخدام وتطبيق نتائج هذه الأبحاث في التدريس على نطاق واسع.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئُ والطرائقُ المستخدمةُ في تدريس البرنامج تحقيقَ أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية إستراتيجية معتمدة للتعليم والتعلم والتقييم، والتي تتضمن استخدام أساليب تعليم وتعلم مناسبة ومتنوعة؛ تتناسب مع مستوى البرنامج والمقررات الدراسية ومخرجات التعلم الخاصة بهما. كذلك تحتوي توصيفات المقررات الدراسية تفصيلًا خاصًا بأساليب التعليم والتعلم مع ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات. ويتم مراجعة هذه التوصيفات بشكل دوري ضمن عملية المراجعة الدورية للبرنامج، كما يُستفاد من ملاحظات المدققين الخارجيين في تحسينها. ويُطبق البرنامج ما يعرف بتقييم الأقران Peer Observation، ضمن نموذج ملاحظات الفصل الدراسي؛ إذ يحتوي هذا النموذج على ملاحظات إرشادية تؤكد ملاءمة إستراتيجيات التعليم والتعلم المطبقة للمقرر. غير أنه لم يتضح للجنة المراجعة – من خلال مراجعة الأدلة المقدمة، أو المقابلات مع مختلف الفئات المعنية بالعملية التعليمية، خلال زيارة المراجعة الافتراضية – مدى نضج ممارسة تقييم الأقران، ومساهمتها في تحسين العملية التعليمية. ولذلك، تقترح لجنة المراجعة وضع السياسات والإجراءات المناسبة؛ لبيان آلية ممارسة "تقييم الأقران"، على أنْ توضح مدى دورية تطبيقها، وأهداف هذه الممارسة، وآلية اختيار المُقيم المناسب للمقررات الدراسية التي تقدم بشكل فصلي.

- تتضمن "إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم"، التي تتبناها الجامعة النص على أن يكون التعليم الإلكتروني جزءًا أساسيًّا وداعمًا في توفير بيئة تعليمية تتكيف مع المتغيرات المحيطة بها، وتدعم تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة. وقد تبين – من خلال المقابلات – أنَّ البرنامج يدعم تطبيق التعلم الإلكتروني من خلال استخدام وسائل التقنية المتعددة كوسائط تعليمية، ويظهر ذلك في تقارير المقررات والتقرير الدوري للبرنامج. كذلك تعتمد الجامعة على منصة Moodle، كمنصة للتعلم؛ يتم من خلالها استخدام مختلف وسائل التقنية في عملية التقييم المستمرة في المقررات. من ناحية أخرى، فقد تم إصدار العديد من القرارات المتعلقة بالتعلم الإلكتروني، والتعليم عن بعد أثناء جائحة كورونا، حيث جرى تهيئة كافة المعنيين باستخدام وسائل التقنية المختلفة، وذلك من خلال أيام التهيئة للطلبة وللموظفين، كما تمت متابعة تقييم المستفيدين والمتعلمين لهذه الوسائط والتقنيات، وإستراتيجيات التعلم، والتي تشير إلى رضا

عام لدى الطلبة عن الخدمات التقنية المستخدمة في عمليات التعلم الإلكتروني، والدعم التقني المصاحب لها، حيث بلغت إجمالي نسبة الرضا 4.07، والتي تُعدُّ نسبةً عالية.

- تتضمن "إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم"، التي تتبناها الجامعة الإشارة إلى الممارسة المهنية لما تعلمه المتعلمون، والتي تتحقق من خلال تصميم كافة البرامج الأكاديمية على مستوى الجامعة – ومن ضمنها برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال – بحيث تحتوي على مقرري "التدريب الميداني"، و"البحث العلمي". وتشير تقييمات التدريب الميداني إلى نسبة رضا عالية من المقيمين الميدانيين عن أداء الطلبة أثناء فترة التدريب. كما تبين من خلال مختلف المقابلات أنَّ البيئة التعليمية بالجامعة تدعم إثراء تجربة الطلبة من خلال إشراكهم في اتخاذ القرارات في مختلف اللجان والمجالس التي يكونون أعضاء بها، ومن بينها عضوية مجلس الجامعة، ولجنة التعليم والتعلم، ومجلس الكلية وغيرها، حيث تساهم عضوية الطلبة في تلك المجالس في إكسابهم تجربة عملية في تطبيق مهارات التواصل، واتخاذ القرار، والعمل الجماعي وهي مكون رئيس لمخرجات تعلم البرنامج، ومواصفات خريجي جامعة العلوم التطبيقية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الجامعة – من خلال إشراك الطلبة في فعاليات ومشروعات مركز حاضنات الأعمال – إلى مساعدة الطلبة في ربط الجانب النظري بالتطبيقي، ولكن وكما تم الإشارة إليه سابقًا في المؤشر 1.3، فلا تزال هناك حاجة لتكثيف الجانب التقني والتطبيقي في البرنامج.

- تحث "إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم" بالجامعة، على إشراك ودمج الطالب في العملية التعليمية من خلال تعزيز مهارات البحث العلمي والتفكير المستقل، والتي تتحقق من خلال مقررات رئيسة للبرنامج، من ضمنها مقرر البحث العلمي، ومقرر بحث تطبيقي في إدارة الأعمال. كذلك، فقد تبين من خلال المقابلات، وفحص الأدلة أنَّ الجامعة توفر مصادر معرفية متنوعة (إلكترونية، وورقية) بمكتبة الجامعة، بالإضافة إلى البرامج التقنية التي تدعم مهارات البحث العلمي.

- بالإضافة إلى أنماط التعلم الرسمي المتبعة ضمن إستراتيجيات التعليم والتعلم في مختلف مقررات برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، فإن البيئة التعليمية بالجامعة تتخذ من أساليب التعلم اللاصفية جزءًا مهمًّا في تعزيز مفهوم التعلم مدى الحياة، حيث تدعم الجامعة من خلال أنشطتها الطلابية المختلفة تعزيز هذا المفهوم، والذي يتحقق من خلال المشاركة في تنظيم المؤتمرات داخل وخارج الحرم الجامعي، بالإضافة إلى المشاركة في المسابقات المختلفة على مستوى مملكة البحرين، وغيرها والتي من ضمنها: جائزة إنجاز البحرين، إنجاز العرب، مناقشة امتحان ESP، وغيرها.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: *مستوف*

- لدى الجامعة سياسات وإجراءات واضحة ومعلنة؛ لضمان جودة التقييم على المستوى البرامجي منها: "إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم"، التي تنصُّ على أن تحدد جميع البرامج الدراسية في الجامعة مخرجاتها التعليمية، وكيفية قياس مدى تقدم الطالب نحو تحقيق هذه المخرجات. ولدى الجامعة سياسة للتقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، التي تتضمن وصفًا لإجراء مختلف التقييمات، والتأكد من رصانتها. ويتبين تطبيق هذه السياسات من خلال توصيفات المقررات التي تتضمن إستراتيجية التقييم التكوينية والختامية المعتمدة، والتي يتم تقييم جودتها من خلال إجراءات التدقيق الداخلي والخارجي (القبلي والبعدي)، كذلك يتم التأكيد عليها من خلال تقارير المراجعة السنوية للبرنامج، ومن خلال ملفات المقررات المعتمدة الفصلية. كما قامت الجامعة – وتجاوبًا مع الظروف الاستثنائية المصاحبة لجائحة كورونا – بوضع الآليات واتخاذ القرارات الملائمة فيما يخص التقييمات الختامية، بشكل مؤسسي من قِبَلِ قرارات مجلس الجامعة، والتي تتسق مع توجهات وقرارات مجلس التعليم العالي، واللجنة التنسيقية لمكافحة فيروس كورونا.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسات وإجراءات واضحة للتقييم متاحة باللغة العربية، كما يتم نشرها في مختلف الوسائل والطرق على كافة المعنيين، والتي من بينها: نشرها على نظام المعرفة الإلكتروني، وموقع الجامعة الإلكتروني، بالإضافة إلى توزيعها عبر الوسائل المطبوعة من خلال الكتيبات المتعلقة بالبرامج، والقبول، والتسجيل. كما يتم تعريف الأشخاص ذوي العلاقة بها من خلال أيام التهيئة للموظفين، والطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، كذلك يتم مشاركتها مع الجهات الخارجية ذات العلاقة بما يتناسب مع مهامهم المتوقعة، والتي من ضمنها سياسة الممتحنين الخارجيين، حيث أكد أعضاء المجالس الاستشارية والممتحنون الخارجيون، خلال المقابلات التي تمت معهم أثناء الزيارة الافتراضية، على تزويدهم وتعريفهم بالسياسات والإجراءات المتعلقة بمهامهم الرئيسة في بداية تعيينهم.

- توضح سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة بالجامعة، أهمية استخدام التقييم التكويني والتجميعي، حيث تُستَخدم التقييمات التكوينية من خلال حلقات النقاش الدورية، وإعطاء التغذية الراجعة التي تقدم الطالب في المعارف والمهارات المكتسبة للمتعلمين، كما يتم التقييم التجميعي من خلال الاختبارات الفصلية والنهائية، وتوضح سياسة التقييم الأدوار المنوطة بعضو هيئة التدريس فيما يخص آليات التصحيح، وتحقيق عدالة التقييم، وللتأكد من معرفة كافة أعضاء هيئة التدريس بهذه السياسة؛ يتم عقد ورش عمل خاصة بذلك. كما تؤكد سياسة التقييم والاعتدال على أهمية تقديم تغذية راجعة سريعة للمتعلمين من خلال عرض نموذج الإجابات النموذجية، والتغذية الراجعة الشفهية والكتابية التي تساعد المتعلم في التقدم والتدرج في مسيرته التعليمية من خلال التعرف على جوانب الخلل التي يجب عليه تعزيزها، غير أنَّ السياسة لم تحدد على وجه الدقة المدة التي يستغرقها تقديم التغذية الراجعة. ومن خلال المقابلات مع الطلبة، فقد أشاروا إلى دورية وسرعة تسلمهم التغذية الراجعة بمختلف أشكالها (الكتابية والشفهية)، كما أكد ذلك أعضاء هيئة التدريس، وقيادات البرنامج أثناء المقابلات التي تمت خلال الزيارة الافتراضية، غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت تباينًا في ردود الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس حول المدة التي يتم استلام التغذية الراجعة فيها. وبناءً على ذلك، فإن لجنة المراجعة تقترح وضع سياسة توضح مدى دورية تزويد الطلبة بالتغذية الراجعة عن أعمالهم الرئيسة مثل الاختبار النصفي.

- لدى الجامعة سياسة للبحث العلمي، وسياسة تختص بأخلاقياته، والتي تسعى الجامعة من خلالهما إلى التأكد من تقدم الطلبة وتدرجهم، ومراجعة اكتسابهم المهارات البحثية من خلال المقررات البحثية، وتقديم التغذية الراجعة المستمرة، بالإضافة إلى إتاحة استخدام برنامج كشف الانتحال الأكاديمي Turnitin، والذي يساعد في اكتشاف نسب التشابه، كما يُستخدم بغرض مساعدة الطلبة على تحسين البحث، وأصالته قبل التسليم النهائي.

- يتم وضع التقييمات الختامية وفقًا لسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، والمتاحة للطالب بشكل مبسط ضمن دليل الطالب، كما يتم تزويد الطلبة بكل التقييمات، ومعايير تصحيحها عبر منصة Moodle. وقد اطلعت لجنة المراجعة على عينة من تقارير التدقيق الداخلي والخارجي للتقييمات، ولاحظت – من خلالها – مراعاة تحقق العدالة في التقييمات الرئيسة، وبصفة خاصة التقييمات النهائية. كذلك يؤخذ بالملاحظات الواردة في نماذج الاعتدال القبلي الداخلي والخارجي في عملية تحسين أدوات التقييم الرئيسة قبل اعتمادها من خلال نظام إلكتروني داخلي.

- لدى الجامعة إجراءات وسياسات لضبط المخالفات الأكاديمية والتعامل معها، والتي يتم تطبيقها من خلال لجنة الانضباط بالكلية التي تعمل وفق صلاحيات وآليات عمل واضحة. وتُشَكَّلُ هذه اللجنة بقرار من العميد؛ يتم تجديده بشكل سنوي، وتضم في عضويتها اثنين من أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى أحد رؤساء الأقسام الأكاديمية، وممثلًا عن عمادة شؤون الطلبة. ولدى الجامعة أيضًا إجراءات واضحة لتظلم الطلبة، والموضحة في دليل الطالب، حيث يتم تشكيل لجنة معنية لفحص تظلمات الطلبة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة واضحة للقبول؛ منشورة في دليل القبول والتسجيل الصادر في العام الأكاديمي 2019–2020، وكتيب الطالب للعام الأكاديمي 2019–2020، وكذلك في كتيب التعريف ببرامج الكلية، وشروط الالتحاق بها، ومتاحة على الموقع الإلكتروني للجامعة. وتوفر هذه السياسة الأسسَ العادلةَ للقبول، وتُطَبَّقُ بشكل متساوٍ بين الذكور والإناث وفقًا لسياسة المساواة والتنويع، كذلك تُمْنَحُ عنايةٌ وترتيباتٌ خاصةٌ لذوي الاحتياجات الخاصة كما هو مذكور في الأدلة المقدمة. ووفقًا لسياسة القبول، فإنه يُقْبَلُ بالبرنامج الطلبةُ الحاصلون على الشهادة الثانوية (المسار العلمي) في مملكة البحرين، أو ما يعادلها بمعدل لا يقل عن 60%، أما الطلبة من المسارات الأخرى فيشترط حصولهم على مقررات استدراكية قبل التحاقهم بالبرنامج، إلا أن لجنة المراجعة لم تُزَوَّدْ بأدلة حول عدد هذه المقررات الاستدراكية، أو نوعيتها، ولذلك توصي لجنة المراجعة بتحديد المقررات الاستدراكية التي يجب على الطلبة من غير المسارات العلمية أخذها قبل الالتحاق بالبرنامج.
- يخضع جميع المتقدمين إلى امتحان تحديد مستوى في اللغة الإنجليزية الذي تنظمه الجامعة. كما تمنح الجامعة فرصةً لقبول الطلبة الحاصلين على معدل من 50% إلى 60%، إذا اجتازوا المقابلة الشخصية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن غالبية الطلبة يُكملون متطلبات التخرج في الوقت المحدد

لهم، حيث تراوحت مدة الدراسة ما بين 3–4 سنوات؛ مما يُدلل على مناسبة الطلبة المقبولين لمستوى البرنامج.

- جميع الطلبة المقبولين في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال يتقدمون لامتحان تحديد مستوى اللغة الإنجليزية، والذي بموجبه يتم تحديد مستوى الطالب في اللغة الإنجليزية. ويلتحق الطالب الذي لم يحقق المستوى المطلوب في امتحان تحديد المستوى (أعلى من 40٪ من الدرجة) بدراسة مقرر استدراكي وهو: (ENG099). ويُعْفَى الطلبةُ المقبولون في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال من ذلك المقرر الاستدراكي في حال اجتياز امتحان تحديد مستوى الطالب في اللغة الإنجليزية بدرجة 41٪، أو أعلى أو في حال حصوله على درجة 5، أو أكثر في الـ IELTS، أو درجة 450، أو أكثر في الـ TOEFL. بينما ينتقل الطلبةُ المقبولون ممن حصلوا على درجات من 41٪ إلى 79٪، في امتحان تحديد مستوى الطالب في اللغة الإنجليزية لدراسة مقررين في اللغة الإنجليزية (ENG101)، و(ENG102).

- تبين للجنة المراجعة أنَّ سياسة المعادلات في جامعة العلوم التطبيقية تقبل معادلة المقررات التي درسها الطالب في الجامعات الأخرى المعترف بها. وتعتمد المعادلة على فحص المقررات التي سبق دراستها ومقارنتها مع المقررات المطروحة في جامعة العلوم التطبيقية من حيث المستوى، والمحتوى، والتوصيف، ويُشترط أن تكون درجة المقرر المطلوب معادلته لا تقل عن درجة (C)، على ألا يزيد عدد الساعات المعتمدة المحولة عن 66٪، من عدد الساعات المعتمدة في برنامج البكالوريوس الذي حول إليه الطالب. كما يُشترط على الطالب أن يقضي ما لا يقل عن فصلين دراسيين في جامعة العلوم التطبيقية قبل التخرج، وبحد أدنى 30 ساعة معتمدة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على نموذج معادلة طالب، ووجدت أن هذه الإجراءات مطبقة.

- تتم مراجعة شروط القبول في كلية العلوم الإدارية بصفة مستمرة وفقًا لسياسة مراقبة ومراجعة البرامج، وتعتمد الكلية في ذلك على تقارير المقايسة المرجعية التي تجريها، وعلى تقارير المراجعين الخارجيين للبرنامج، فضلًا عن استطلاع آراء أرباب الأعمال، والخريجين، والمجلس الاستشاري، وتحليل الأفواج. ولقد أدت هذه المراجعة المستمرة إلى تعديل شروط القبول ببرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال عدة مرات في الأعوام الأكاديمية 2015، 2017، 2019.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًّا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: *مستوف*

- توفر جامعة العلوم التطبيقية قواعد وسياسات وإجراءات واضحة ومعلنة لاختيار وتعيين أعضاء الهيئة الأكاديمية، وتقييم أدائهم، وترقياتهم، وبيان اختصاصاتهم، وواجباتهم الوظيفية. وقد لاحظت لجنة المراجعة – من خلال فحص هذه الأدلة والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أن تقييم أعضاء هيئة التدريس يعتمد على تقييم الأداء التدريسي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، بالإضافة لتقييم الطلبة ودورهم في المهام الإدارية التي توكل إليهم. كما تتم مناقشة أعضاء هيئة التدريس في نتائج التقييم مع رئيس القسم، ويحق لعضو هيئة التدريس التظلم من التقييم خلال فترة زمنية معينة وفقًا لقواعد الجامعة. وفيما يتعلق ببرنامج التهيئة المقدم للأعضاء الجدد، فيتم بشكل نصف سنوي. وقد تأكدت لجنة المراجعة من خلال المقابلات بأنه يتم تزويد الأساتذة الجدد بالمعلومات اللازمة لهم لمباشرة مهامهم مثل الوصف الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وغيرها من الوثائق، كما يتم تعريفهم بأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية بالكلية. ووفقًا لسياسة ولائحة الترقيات الأكاديمية، فيمكن لعضو هيئة التدريس الترقي وفقًا لشروط وضوابط من بينها أن يكون قد أمضى خمس سنوات في الرتبة العلمية السابقة. وتحدد سياسة ولائحة الترقيات الأكاديمية الحد الأدنى لعدد الأبحاث الواجب تقديمها للترقية، فضلًا عن ضوابط جودة الأبحاث والنشر.

- يُشكل البحث العلمي أحد الركائز الثلاث للخطة الإستراتيجية للجامعة 2015–2020، التي تهدف إلى تطوير ثقافة البحث العلمي، وتقديم مخرجات بحثية عالية الجودة، وكذلك الخطة التشغيلية السنوية 2020–2021. كما تُشجع سياسة البحث العلمي، على المساهمة البحثية لأعضاء هيئة التدريس من خلال دعم المشروعات البحثية، أو منح مكافآت لنشر البحوث، وتشجع لائحة البحث العلمي، على أن ينشر أعضاء هيئة التدريس أبحاثهم في مجلات علمية محكمة، وتمنح حوافز مالية على ذلك. وقد قُدِّمتْ أدلة على أنَّ أعضاء هيئة التدريس قد نشروا حوالي 75 بحثًا في الثلاث سنوات الماضية، وعلى مستوى كلية العلوم الإدارية، فقد تم نشر حوالي 111 بحثًا، والتي عُرض بعضها في مؤتمرات علمية،

وبعضها الآخر منشور في مجلات محكمة، منها مجلات ليست ذات تصنيف عالٍ. ولذلك تنصح لجنة المراجعة البرنامجَ بتشجيع أعضاء هيئة التدريس على نشر أبحاثهم في مجلات ذات تصنيفات عالمية عالية.

- تحدد المادة: (12) من لائحة أعضاء هيئة التدريس مسئولياتهم، والتي تتضمن التدريس، والبحث العلمي، والخدمة المجتمعية، والإدارة الأكاديمية. وهذه المهام مبينةً أيضًا في وصفهم الوظيفي. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال دليل الموظفين، أنَّ الاحتياجات الخاصة بالمرأة كإجازة الوضع، وإجازة العِدَّةِ، وساعات الرضاعة قد أُخذت في الاعتبار، بما يتوافق مع قانون العمل البحريني. كذلك يتبين من الأدلة المقدمة، مساهمة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة خدمة المجتمع مثل: إلقاء المحاضرات لموظفين من جهات حكومية، أو تشريعية مثل مجلس النواب، ومجلس الشورى، وكذلك المسيرات التوعوية. ويبين جدول توزيع الأعباء النسبي في تقرير التقييم الذاتي، تفاصيل تلك الأعباء، كما تبين لائحة أعضاء هيئة التدريس (مادة: 14)، أنَّ ساعات عمل أعضاء هيئة التدريس هي 45 ساعة أسبوعيًّا بما يتوافق مع قانون العمل في مملكة البحرين. وترى لجنة المراجعة أنَّ عدد ساعات العمل أكثر من المعمول به إقليميًّا، والذي يكون عادةً في حدود 40 ساعة في الأسبوع، كما أنَّ العبء التدريسي كبيرٌ، خاصة على أعضاء هيئة التدريس الأصغر سنًّا بما يرهقهم؛ مما قد يؤثر سلبًا على تحقيق أهداف البحث العلمي، ومساهمتهم. لذا، توصي لجنة المراجعة بتخفيض عبء العمل الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس؛ بما يتوافق مع المعمول به إقليميًّا.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يوجد في البرنامج (29) عضو هيئة تدريس متفرغًا؛ (أي يعملون بدوام كامل)، مقسمين كالتالي: عضو واحد بدرجة أستاذ، وأربعة أعضاء بدرجة أستاذ مشارك، وتسعة عشر عضوًا بدرجة أستاذ مساعد، بالإضافة إلى خمسة محاضرين، كذلك يوجد عددٌ من أعضاء الهيئة الأكاديمية غير المتفرغين، وآخرون من الكليات الأخرى، ومن الأقسام الأخرى بالكلية الذين يدرسون المقررات العامة. كما أنَّ هناك مدرسين من الأقسام الأخرى يساهمون في العملية التعليمية؛ كلٌّ حسب تخصصه كمقررات متطلبات الجامعة من الرياضات، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية.. إلخ. ويعدُّ هذا العدد من أعضاء هيئة التدريس ملائمًا بالنسبة لعدد الطلبة المسجلين في البرنامج، وهم 663 طالبًا. كما اطلعت لجنة المراجعة على السير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، وجداولهم الدراسية ووجدت أنهم

يدرسون في إطار تخصصاتهم، ولديهم الخبرات المناسبة. وقد لوحظ أنَّ أغلبية الكادر الأكاديمي - تقريبًا الثلثان - من الذكور (19 عضوًا من الذكور، مقابل 10 عضوات من الإناث).

- لدى جامعة العلوم التطبيقية "سياسة تطوير أعضاء الهيئة الأكاديمية"، والتي تهدف لتطوير إمكانيات ومهارات أعضاء هيئة التدريس، وتوضح قواعد المشاركة في المؤتمرات، ودورات التدريب، والإجازات العلمية وغيرها. كذلك، فقد تم إنشاء وحدة تطوير أعضاء هيئة التدريس في العام الأكاديمي 2010–2011؛ بهدف تطوير وتنمية مهاراتهم في الجوانب المعرفية، والفكرية، وطرائق وأساليب التعليم والتدريس. وقد وضعت الوحدة خطة تطويرهم للعام الأكاديمي 2020–2021، والتي تضمنت أنشطة متنوعة للتطوير المهني، تشمل: الندوات، والدورات التدريبية، وورش العمل، التي تنصب على تنمية المهارات التدريسية، واستخدام وسائل التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا. ولدى الجامعة أيضًا تعاون مشترك مع أكاديمية التعليم العالي البريطانية، حيث ساهم في منح معظم أعضاء هيئة التدريس (21 من أصل 29)، الزمالة الأكاديمية. وتُقدَّرُ لجنة المراجعة حصول أعضاء هيئة التدريس على الزمالة من أكاديمية التعليم العالي البريطانية. كما تتضمن الخطة التشغيلية للكلية، أنشطة تتعلق بتدريب، وتطوير أعضاء هيئة التدريس، إلا أنَّ هذه الخطة لا تبين مدى استطلاع رأي هؤلاء الأعضاء فيما يتم اختياره من برامج لتطويرهم، ولا يشير تقرير التقييم الذاتي إلا إلى مناقشة الأمر مرة واحدة في كل عام في مجالس الأقسام. وبناءً على ذلك، توصي لجنة المراجعة بتطبيق آليات لاستطلاع آراء هيئة التدريس فيما يقدم لهم من أنشطة للتطوير المهني، وقياس مدى مناسبتها وفاعليتها.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة للاحتفاظ بالموظفين، تتضمن نوعين من الأساليب للاحتفاظ بالموظفين الأكْفَاء، وهما: مزايا الموظفين، وتشمل الرواتب، والتدريب، والمكافآت، والحوافر وغيرها، وتقييم رضا الموظفين عن بيئة العمل، والأعباء الوظيفية ضمن أمور أخرى، والتي أظهرت مستوىً عاليًا من الرضا للموظفين (وصل إلى 92%). ويبين تقرير التقييم الذاتي عددًا من التعديلات التي أُجْريت على نظم العمل كنتيجة لما أظهرته تلك الاستبيانات من عناصر، كان العاملون بالجامعة غير راضين عنها تمام الرضا. ومن أهم تلك التعديلات التي حدثت استخدام سلم مُطَوَّر للرواتب والزيادة السنوية، وتوفير الدعم والمكافآت المالية للبحوث العلمية، والمشاركات في المؤتمرات، وتوفير تأمين صحي لجميع الموظفين وعائلاتهم.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: *مستوف*

- بعد الاطلاع على الأدلة المقدمة، والمعلومات الواردة في تقرير التقييم الذاتي، وجدت لجنة المراجعة أنَّ الجامعة قد وفرت عددًا مناسبًا من القاعات الدراسية المتنوعة الأحجام، والمختبرات المجهزة لطلبة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، وبما يتناسب مع عددهم (65 قاعةً بما فيها المختبرات). كما تعدُّ تجهيزات تقنية المعلومات، والشبكة العنكبوتية التي توفرها الجامعة، وتشرف على تشغيلها، وصيانتها مجهزةً بشكل كافٍ. كذلك يوجد بمبنى كلية العلوم الإدارية مركزُ حاضنات الأعمال الذي تبنى بعض مشروعات الطلبة في إطلاق الشركة الناشئة. وبناءً على ما شاهدته لجنة المراجعة لفيديو الحرم الجامعي، وجلسة العرض التقديمية حول تقنية المعلومات التي تمت أثناء الزيارة الافتراضية، فإنَّ لجنة المراجعة تُقدر أنَّ البنية التحتية للجامعة بما فيها من تجهيزات القاعات، والمختبرات، ومكاتب أعضاء هيئة التدريس مناسبة ومجهزة بشكل كافٍ وفعال.

- بمراجعة الجداول في تقرير التقييم الذاتي، تبين للجنة المراجعة أنَّ لجامعة العلوم التطبيقية حرمًا يتميز بالحداثة، ومزودًا بمرافق كافية لتقنية المعلومات، حيث تشتمل مرافق تكنولوجيا المعلومات على 545 جهاز كمبيوتر مكتبي متصلًا بشبكة الإنترنت، ومتصلًا ببرامج قواعد البيانات البحثية الإقليمية والدولية مثل: Bloomberg Lab، ومنصة Moodle، للتعلم الإلكتروني، ونظام معلومات الطلبة (SIS). وتوفر الجامعة خدمة الإنترنت؛ مما يوفر البيئة المناسبة للتدريس، وعمل الأبحاث، والتكليفات، والحصول على الروابط والكتب الإلكترونية. وخلال جائحة كورونا، تم التحول الرقمي الكامل للتعلم الإلكتروني، حيث ساهمت المعدات والبرمجيات في سهولة التحول عبر منصة Moodle، وبرنامج Teams وZoom؛ لشرح المحاضرات، والتواصل مع الطلبة، وإجراء الامتحانات. كما يتوفر في الحرم الجامعي عددٌ من البرمجيات التي تستخدم في تقديم البرنامج مثل: برنامج SPSS وMATLAB، وترى لجنة المراجعة أنَّ هذه البرمجيات مناسبة، إلا أنها تحثُّ على الاستعانة بأحدث البرمجيات لتدريس

برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، كتلك التي تُستخدم في سوق العمل مثل SAP/ORACLE، والتي من شأنها تهيئة الطلبة وتزويدهم بالمهارات التقنية الحديثة التي تعزز من فرص توظيفهم في سوق العمل. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بوضع خطة لشراء برمجيات حديثة، والاستعانة بها في تقديم المقررات الدراسية، بناءً على استطلاع لأهم البرمجيات والتطبيقات التي يستخدمها سوق العمل، وتضمينها في مقررات برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال قدر المستطاع؛ لتمكين الطلبة من الانخراط في سوق العمل بسهولة.

- حسب تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المقدمة، فإن لدى مكتبة الجامعة عددًا مناسبًا من المواد البحثية والكتب، بالإضافة إلى الاشتراك في 15 دورية ورقية، وست من قواعد البيانات العالمية المتوفرة باللغتين الإنجليزية والعربية مثل: TheLearnBook وEBSCO وEmerald Insight و Dar Almandumah. وقد اتضح من خلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، أنَّ هناك تواصلًا بين الكليات والمكتبة؛ لتوفير المصادر التي يحتاجها الطلبة، كما يُستفاد من المعلومات المجمعة حول استخدام المصادر، وقواعد المعلومات الموجودة في تجديد الاشتراكات السنوية لها. ويبين تقرير وفيديو الحرم الجامعي، وجود أماكن مخصصة لجلوس الطلبة للدراسة والمراجعة؛ ملحقةً بأروقة المكتبة، كما تم تخصيص عدد من القاعات المغلقة لإجراء البحوث بمعزل عن أروقة المكتبة. كذلك تُنظم المكتبة دورات لتعريف الطلبة بكيفية استخدام مواردها. ويبين تقرير مدير المكتبة، قدرًا معقولاً من الاستخدام؛ إذ يتبين من التقرير أنَّ TheLearnBook أكثر قواعد البيانات استخدامًا (725 مرةً)، يليها Emerald (585 مرةً)، ثمَّ EBSCO (567 مرةً)، وكان منتسبو برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال أكثر المستخدمين لقواعد البيانات العالمية، يليهم منتسبو برنامج بكالوريوس في المعلومات الإدارية.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى آليات واضحة تتبعها الجامعة في المتابعة والإشراف على عمليات الصيانة الدورية والطارئة، كما تشير الأدلة المقدمة، إلى وجود عقود خاصة بالنظافة، وصيانة بعض المرافق الحيوية، مثل: المصاعد، والنوافذ، وإجراءات التعقيم، والتي تُقدَّمُ عنها تقارير دورية. ووفقًا للأدلة المقدمة، توفر وحدةُ الدعم الفني الإشرافَ على مختبرات الكمبيوتر، وتقديم المساعدة التقنية لجميع منتسبي الجامعة عند الطلب، والتوعية بأساليب الوقاية من الفيروسات، ومن مهامها أيضًا التأكد من صلاحية جميع أجهزة تقنية المعلومات، وصيانتها بشكل دوري ومنتظم بما فيها أجهزة الكمبيوتر، والطابعات وجميع أجهزة الاتصالات مثل: الهواتف، والبدالات، وشاشات العرض، والسبورات الذكية،

وغيرها. كذلك يقوم قسم المشتريات والخدمات اللوجستية بعمل استبانة سنوية لقياس مدى رضا الموظفين عن تلك الخدمات، حيث أظهرت نتيجة الاستبانة مستوى عاليًا من الرضا بلغ حوالي 95٪.

- يوجد في الجامعة سياسةٌ للصحة والسلامة، ودليل الصحة العامة، واللذيْن تطبقهما الجامعة من أجل تأمين صحة وسلامة الطلبة والموظفين، وتوفير بيئة آمنة للعاملين داخل الحرم الجامعي. كما توجد وحدة صحية تضم أجهزة إسعاف أولية، وتشرف عليها ممرضة تعمل بدوام كامل. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة الجامعة تستعرض هذه الخدمات في يوم التهيئة للموظفين لتوعيتهم وتعريفهم بها. وهناك تعاونٌ مع الدفاع المدني لمعاينة المباني والمنشآت التعليمية، والتأكد من مطابقتها لجميع القوانين في مملكة البحرين، وإجراء خطة الإخلاء التجريبية، وبناءً على ذلك الفحص، يصدر الدفاع المدني شهادةً بصلاحية تلك المنشآت لمدة سنة واحدة. وفى ظل جائحه كورونا، شكلت الجامعة (لجنة كوفيد-19)، والتي اتخذت عددًا من الإجراءات لضمان صحة وسلامة منتسبي الجامعة، من بينها: اعتماد نظام التعليم عن بعد، وتخفيض نسبة حضور الأكاديميين والإداريين، وتوفير أجهزة قراءة الحرارة، وإجراء اختبارات كورونا مجانًا.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقيّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: *مستوف*

- تبين من خلال المقابلات مع الكادر الإداري وأعضاء هيئة التدريس، أنَّ جامعة العلوم التطبيقية تقوم – من خلال إدارة تقنية المعلومات والاتصالات، وإدارة المعرفة – بتوظيف حزمة من البرمجيات ونظم المعلومات الإلكترونية؛ لاستخراج تقارير حول الطلبة والكادر الأكاديمي والإداري؛ تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة. كما توجد أنظمة آلية مدعومة من قِبَلِ إدارة الجامعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المعلومات؛ لتخزين، وتحليل البيانات المتعلقة بالطلبة والموارد البشرية، مثل: نظام جمع ومراجعة معلومات الطلبة (SIS)، ونظام الموارد البشرية، ونظام دعم القرار (DSS)، حيث يوفر

نظام جمع ومراجعة معلومات الطلبة (SIS) العديد من التقارير مثل: أسماء وبيانات خاصة بالطلبة المتقدمين والمقبولين والخريجين، وقوائم بأسماء الطلبة في جميع الشُّعَب، ومن خلال البرنامج، يتمُّ رصد درجات الطلبة نهاية كل فصل دراسي، كما يقدم البرنامج العديدَ من التقارير الخاصة بالطلبة، والتي من شأنها مساعدة صناع القرار اتخاذ القرارات اللازمة والمتعلقة بالعملية التعليمية، كما يسهل البرنامج الوصول للعديد من البيانات المتعلقة بالطلبة. كما تحتفظ الجامعة بنسخة من جميع البيانات في نظام جمع ومراجعة معلومات الطلبة بصورة يومية، وأسبوعية، وشهرية داخل وخارج الحرم الجامعي. أما نظام الموارد البشرية؛ فيحتفظ بمعلومات متعلقة بالموظفين مثل: سجل الحضور والإجازات، والتذاكر، والتأشيرات، ويوفر نظام حماية؛ لضمان عدم دخول غير المصرح لهم لتلك البيانات، أو تغييرها.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة، تبين وجود العديد من تقارير المتابعة التي تستخدمها الجامعةُ، ومنها: تقرير مدير المكتبة بخصوص نسبة استخدام المكتبة من قِبَلِ الأساتذة والطلبة، وتقرير استخدام التعلم الإلكتروني. وقد وضح أعضاء هيئة التدريس والإدارة العليا للبرنامج – أثناء المقابلات – كيفية استفادة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال من التقارير المختلفة في صنع القرارات، فعلى سبيل المثال، ذُكر أنَّ الإحصائيات والتقارير المتعلقة بالمكتبة تُستخدم في تجديد الاشتراكات السنوية لقواعد البيانات والدوريات، كذلك فإذا لُوحظ انخفاض نسبة استخدام بعض قواعد البيانات، فإنه يتم إجراء حملات توعوية للطلبة والباحثين من خلال عقد ورش عمل؛ للتعريف بأهمية مصادر المعلومات، وطرق استخدامها.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تتبع الجامعة "سياسة السرية"؛ لضمان أمن وسلامة ودقة سجلات الطلبة. كما يتم عمل ثلاث نسخ احتياطية تحتفظ بها الجامعة داخلها أو خارجها؛ تحسبًا لأية أخطاء، أو ظروف تقنية، أو خلل في النظام المأخوذ به يؤدي لحذفها؛ بحيث يكون من السهل استرجاع جميع هذه البيانات. كذلك تحرص الجامعة على توفير الأمان اللازم لنظام معلومات الطالب من حيث منع وصول غير المصرح لهم لهذه البيانات، أو التعديل فيها، ويتم الاحتفاظ بدفاتر إجابات الطلبة في جميع المقررات لمدة عام على الأقل. وبوجه عام، ترى لجنة المراجعة أن هذه الإجراءات مناسبة.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية لائحة لمنح درجة البكالوريوس، والتي تتضمن الإجراءات المتخذة لمنح واعتماد شهادات الخريجين. وقد لُوحظ أنَّ الشهادات الممنوحة لخريجي البرنامج واضحة، وتتضمن

كافة البيانات المتعلقة بالدرجة العلمية التي يحصل عليها الطالب مقرونةً بموافقة مجلس التعليم العالي على منحها. أما بالنسبة لوقت إصدار الشهادات، فعلى الرغم من عدم النص عليه في الوثائق ذات الصلة؛ إلا أنَّ الشهادات تصدر في وقت مناسب على نحو ما تبين خلال المقابلات.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبةُ من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبةُ المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- يتبين من تقرير التقييم الذاتي، أنَّ الجامعة أنشأت "وحدة الدعم الفني"، والتي تضم خمسة موظفين متخصصين في تكنولوجيا المعلومات؛ من أجل تقديم الدعم، والتوجيه، والمشورة للموظفين والطلبة. كما يوجد عدد سبعة من الكادر الإداري في المكتبة، وسبعة آخرين في قسم إدارة تكنولوجيا المعلومات؛ لتقديم الدعم الفني للطلبة. بالإضافة إلى وجود مكتب الإرشاد في عمادة شؤون الطلبة لتقديم خدمات الدعم والإرشاد التربوي والاجتماعي والوقائي للطلبة، ومساعدتهم في التغلب على مشكلاتهم الاجتماعية. كما أنَّ هناك مرشدًا أكاديميًّا لكل طالب؛ يتولى إرشاده ومتابعة مسيرته الأكاديمية. بجانب ذلك، يوجد مكتب للخدمات الطلابية تابع لعمادة شئون الطلبة، والذي يختص بتقديم جميع الخدمات الطلابية والأكاديمية للطلبة، كما أنشأت الجامعة صندوقًا لتقديم المساعدات المالية للطلبة المحتاجين، وكذلك تقديم الدعم للمتفوقين.

- في ضوء "سياسة الخدمات المهنية والخريجين"، تُقدم الجامعة الدعمَ الوظيفي للطلبة والخريجين من خلال مكتب التطوير الوظيفي وشؤون الخريجين، والذي يقوم بأنشطة متعددة، ومنها تنظيم ورشة عمل للطلبة المتوقع تخرجهم حول كيفية كتابة السيرة الذاتية، والتعامل في المقابلة الشخصية. كما يتم إنشاء معرض توظيف سنوي، كذلك تم إنشاء نادي للخريجين، وقد أشاد الخريجون الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الافتراضية باللقاء السنوي "لم الشمل"، الذي ينظمه نادي خريجي جامعة العلوم التطبيقية، الذي يتيح الفرصة لهم بالتواصل مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة الحاليين، واستعراض تجاربهم. ولذلك

تقدر لجنة المراجعة الخدمات المقدمة من قبل البرنامج لطلبته وخريجيه فيما يتعلق بالدعم الوظيفي والإرشاد المهني.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تقوم عمادة شؤون الطلبة على مستوى الجامعة بالتنسيق مع مجلس الطلبة، ودائرة القبول والتسجيل في بداية كل فصل دراسي؛ بتنظيم يوم تعريفي (التهيئة) للطلبة الجدد المقبولين حديثًا بالبرنامج، والمحولين إليه من جامعات أخرى. بالإضافة إلى تنظيم لقاء لإدارة الكلية مع الطلبة الجدد، وتعريفهم بمرافق الجامعة، ولوائحها، وسياساتها، وحقوقهم، وواجباتهم تجاه الجامعة، وما توفره لهم من خدمات وتسهيلات، ويتم هذا اللقاء بحضور عميد شؤون الطلبة، ومدير دائرة القبول والتسجيل، فضلاً عن ممثلين عن الكليات في الجامعة. ويتم تزويد الطلبة بكتيبات تحتوي على معلومات عن نظام الدراسة في جامعة العلوم التطبيقية. وقد أكد الطلبة – أثناء الزيارة الافتراضية – على أهمية يوم التهيئة الذي زوَّدهم بمعلومات مهمة ساعدتهم على التأقلم مع البيئة والبنية التحتية للجامعة.

- توفر سياسة الإرشاد الأكاديمي في الجامعة، قواعد ومعايير مناسبة لتقديم الإرشاد الأكاديمي للطلبة، وتحدد دور المرشد، وأسس تقييم المرشدين، حيث يتم تخصيص مرشد أكاديمي لكل طالب، والذي يتمثل دوره في توجيه الطالب أكاديميًّا لاختيار المواد، وموضوعات التخرج، ومتابعة المسيرة الأكاديمية، حسب لوائح الجامعة والإجراءات المتبعة. وتدعم وحدة الإرشاد والتوجيه التابعة لدائرة القبول والتسجيل دور المرشدين الأكاديميين. كذلك يقوم كل مشرف أكاديمي بتقديم تقرير سنوي عن تقدم الطلبة والطلبة المتعثرين، واقتراح الحلول لهم لتجاوز هذا التعثر الأكاديمي.

- وفقًا لسياسة المساواة، والتنوع في جامعة العلوم التطبيقية، تلتزم الجامعة بإيجاد/ بتوفير بيئة يتمُّ فيها مراعاة الاختلافات، وتحقيق تكافؤ الفرص للموظفين، والطلبة، والأطراف ذات العلاقة؛ كما أنَّها تحدد أنواع التمييز المحظورة، التي يمكن تقديم شكوى عنها. وقد تبين للجنة المراجعة – بعد الاطلاع على قائمة الأندية الطلابية – أنَّ الطالبات يتمتعن بمشاركة متميزة في تلك الأندية وإدارتها؛ مما يعكس إتاحة الفرصة – دون أي تمييز – أمامهن للانخراط في الحياة الجامعية. بالإضافة إلى وجود ترتيبات تلائم الاحتياجات الخاصة بالمرأة، كتوفير استراحة لهن، وأماكن للصلاة. وقد وضعت جامعة العلوم التطبيقية سياسة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتضمن العديد من التسهيلات، مثل: توفير فريق عمل متخصص؛ لمساعده ذوي الاحتياجات الخاصة سواء بتقديم الدعم المالي أو المعنوي، كذلك

تضمن الجامعة تسهيل عملية انتقالهم بسهولة عبر بوابات ومصاعد خاصة ودورات مياه مناسبة لهم، كما توفر أجهزة كمبيوتر بشاشة مقاس 32 بوصة لذوي الإعاقة البصرية.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي والمقابلات، يقع على عاتق وحدة الإرشاد والتوجيه في عمادة القبول والتسجيل مهمة التأكد من تحذير الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي في وقت مبكر، وإبلاغهم بضرورة طلب المساعدة والدعم المتاحيْن لهم، كما يتم إرسال تقارير الوحدة إلى الكليات والأقسام الأكاديمية، وعمادة شؤون الطلبة؛ للاستعلام والمتابعة عند الضرورة. كذلك فإنَّ لدى الجامعة نظامًا خاصًّا يرسل تحذيرًا للطالب والمرشد الأكاديمي في حالة وصول المعدل ما بين 60–62%؛ من أجل تقديم الدعم اللازم، ويُعد الطالب في مرحلة الخطر إذا انخفض معدله التراكمي عن 60%، ويتم حينها التواصل معه من قبل مرشده الأكاديمي؛ لمعرفة أسباب ضعف أدائه، والعمل على مساعدته. وأيضًا لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة للإرشاد الأكاديمي، وسياسة للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، والتي تنظم كيفية تقديم الدعم الأكاديمي للطلبة، والتدخل في الوقت المناسب لمتابعة مستوى تقدمهم، حيث بلغَ عددُ الطلبة المتعثرين في العام الأكاديمي 2018–2019، في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال 46 طالبًا/ طالبة من إجمالي عدد الطلبة المسجلين، وعددهم 154 طالبًا/ طالبة؛ أي بمعدل 30٪. وقد استفسرت لجنة المراجعة عن الإجراءات المتبعة لتقليل هذه النسبة، وعلمت أن المرشدين الأكاديميين يقومون باتخاذ عدة إجراءات منها: الاتفاق على خطة عمل مع الطالب؛ لضمان تحسين معدله التراكمي، أو نصحه بالانتقال إلى برنامج آخر، أو إعادة جدولة عبء عمل الطالب؛ لتقليل عدد المقررات التي يقوم بتسجيلها خلال الفصل الدراسي. ولا يمكن للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، أو تحت المراقبة التسجيل في المقررات دون مناقشة وضعهم الدراسي، والحصول على موافقة مرشدهم الأكاديمي.

- تستخدم الجامعة عددًا من الاستبانات لجمع التغذية الراجعة من الطلبة وهي: استبيان تجربة الطالب الجديد، واستبيان تقييم المقرر، واستبيان رضا الطلبة، واستبيان الطلبة في سنة التخرج، واستبيان رضا الخريجين، وتقييم أرباب الأعمال لخريجي الجامعة، واستبيان تقييم رضا الطلبة عن التعليم الإلكتروني. وكما هو مبين في دليل ضمان الجودة، تقع على عاتق متلقي التغذية الراجعة التي تم جمعها من خلال الاستبيانات (الإدارة العليا، عمداء الكلية، رئيس المجالات التشغيلية وقادة البرامج)، مسئولية تقييم التغذية الراجعة، واتخاذ الإجراءات عند الضرورة، ومراقبة التنفيذ. وقد تم تشكيل لجنة التجربة الطلابية

بقرار من رئيس الجامعة؛ لمتابعة الملاحظات الواردة في هذه الاستبيانات والاستجابة إلى هذه الملاحظات، وتعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية لمتابعة نتائج هذه الاستبيانات واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. ومن نتائج تلك الاستبانات؛ تمَّ اتخاذ قرارات مثل: إنشاء قاعة الأندية الطلابية، إنشاء متجر داخل الحرم الجامعي، وتغيير مزود خدمة تقديم الطعام. وعلى الرغم من أهمية الاستبيانات لتطوير الخدمات التي تقدمها الجامعة إلا أنه لوحظ – أثناء الزيارة الافتراضية – عدم معرفة عدد من الطلبة عن تلك الاستبيانات، وبالتالي كانت الاستجابة لها ضعيفة، كما سيتم الإشارة إليه بالتفصيل في المعيار الرابع.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية "سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة"، والتي تتضمن النصَّ على عدة أساليب ينبغي مراعاتها عند تصميم أدوات التقييم، وهي: ملاءمتها لقياس مخرجات التعلم المستهدفة، موثوقية معايير التقييم، العبء المناسب، الشفافية، تنوع إستراتيجيات التقييم، وحماية سرية التقييم والنتائج. وبالاطلاع على وثيقة توصيف البرنامج، تبين استخدام أساليب تقييم متنوعة وتتلاءم مع المخرجات التعليمية. ويتم تقسيم درجات الطالب في المقررات على النحو التالي: الاختبارات القصيرة 20%، والمشاركة الفصلية 10%، ومجموعات النقاش 10%، وكتابة البحوث الجماعية 5%، والعروض المرئية 5%. وللتحقق من ملاءمة أدوات التقييم مع مستويات المقررات الدراسية ومخرجاتها، تُطبق الجامعة عددًا من الإجراءات والتي من بينها سياسة المقايسة المرجعية، وسياسة الممتحن الخارجي، حيث تشير تقارير المقايسة المرجعية، إلى مناسبة تدرج أدوات التقييم المتبعة في البرنامج مقارنة مع برامج إدارة الأعمال في الجامعات النظيرة، كما يؤخذ بالتغذية الراجعة للمدقق الخارجي في تحسين عملية التقييم. وتؤكد تقارير التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، على شمولية الأسئلة المتبعة في التقييمات الرئيسة، وتنوعها، وعمقها، وملاءمتها لمستوى المقرر، ومن خلال مراجعة عينة من التقييمات الرئيسة المطبقة في مختلف المقررات – على سبيل المثال: مقرر (1) (BA252) و (1) (BA204) و (1) (BA464) – تأكد للجنة المراجعة ملاءمة مستوى صعوبة الأسئلة المستخدمة لمختلف المقررات بما يتناسب مع مستوى المقرر.

- وفقًا لسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، فإن البرنامجَ يتأكد من محاذاة التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة، ومواصفات الخريجين من خلال عدة مصفوفات، حيث تحتوي مواصفات المقررات الدراسية على جدول يربط بين أساليب التقييم المختلفة مع المخرجات التعليمية للمقرر، من ناحية أخرى توجد مصفوفة تربط مخرجات التعلم للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومصفوفة أخرى لربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع مواصفات الخريجين. ويتم التأكد من دقة الربط من خلال تقرير المدقق الداخلي، ومنسق المقرر، وكذلك المدقق الخارجي. وبعد تصحيح الامتحانات؛ يتم رصد الدرجات وتوزيعها على المهارات؛ لتحديد نسب تحقق المخرجات التعليمية للمقرر، كما يتم تجميع ذلك ضمن محتويات ملف المقرر. وقد تأكدت لجنة المراجعة من ذلك – خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، والأطراف ذات الصلة – أثناء الزيارة الافتراضية.

- تبين للجنة المراجعة – من خلال تقرير التقييم الذاتي، والمقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس خلال الزيارة الافتراضية – أنه يتم قياس تحقق مخرجات التعلم للبرنامج بالاعتماد على مصفوفة مخرجات التعلم في المقررات الدراسية، وعرض نتائج ذلك على القسم؛ لاتخاذ الإجراء اللازم. كذلك، تتضمن الآليات المستخدمة لمتابعة وضمان تلبية إنجازات الخريجين لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، تطبيق سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، والتي يتم من خلالها مراجعة إنجازات الطلبة؛ لضمان استيفائهم متطلبات المقرر.

- تبين للجنة المراجعة، بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، وجود آليات لمتابعة تنفيذ عملية التقييم بشكل عام، وتحسينها بناءً على عمليات المتابعة. تشمل تلك الآليات مراجعة تقرير ملف المقرر في نهاية كل فصل دراسي، ثم يقوم منسق المقرر بإبداء أي ملاحظات – إن وجدت – ومن خلاله يتم كتابة تقرير ملف المقرر، كذلك يتم تحليل مستويات تحصيل الطلبة من مخرجات التعلم المستهدفة للمقرر، كما يتم تضمين الاقتراحات والتوصيات لتحسين طريقة التدريس أو التقييم. بالإضافة إلى ذلك؛ يتم الاستعانة بملاحظات المدققين الداخليين والخارجيين في التأكد من سلامة عملية التقييم ومتابعتها. وقد لاحظت لجنة المراجعة من خلال فحص التقييمات التكوينية والختامية لعينة من مقررات برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال ملاءمتها لقياس مخرجات المقرر، كما تأكدت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع المعنيين بالتدقيق الداخلي والخارجي

أثناء الزيارة الافتراضية، والأدلة الإضافية المقدمة – من فاعلية الإجراءات المتبعة؛ للتأكد من تنفيذ عملية التقييم بشكل مناسب، والعمل على تحسينها بشكل مستمر.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ لدى جامعة العلوم التطبيقية عدة سياسات من بينها: "سياسة سوء السلوك الأكاديمي، والانتحال، وقواعد ولوائح الامتحان"، و"لائحة المخالفات المسلكية" و"سياسة أخلاقيات البحث العلمي"، التي تشمل أحكامًا تتعلق بالنزاهة الأكاديمية للأعمال المقدمة من قبل الطلبة. أما بالنسبة للنزاهة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس؛ فتوجد إجراءات تأديبية منصوصٌ عليها في لائحة أعضاء هيئة التدريس، وكتيب الموظفين. ويتم نشر كافة السياسات المتعلقة بالنزاهة الأكاديمية من خلال كتيب الطالب، وكتيب أعضاء هيئة التدريس، وموقع الجامعة الإلكتروني، ومنصة التعليم الإلكتروني، ومركز المعرفة الجامعي. كما تقوم الجامعة بتوفير الوسائل التقنية التي تساعد عضو هيئة التدريس والطالب في التعرف على نسب الانتحال، والاقتباس للتحقق من أعمال الطلبة المكتوبة، ويتم تدريب كل من الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس على استخدام برنامج Turnitin، لكشف الانتحال الأكاديمي. وعلى الرغم من ذلك، فقد لُوحظ – أثناء المقابلات مع الطلبة والخريجين – أنهم لم يكونوا على دراية كافية بالإجراءات والسياسات المتعلقة بالانتحال الأكاديمي والعقوبات المترتبة في حال الوقوع في مثل هذه المخالفات؛ مما قد يؤدي إلى وقوعهم في هذه المخالفات وتكرارها. وبناء على ذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بضرورة تكثيف الجهود في تعريف الطلبة بالسياسات والإجراءات المتعلقة بالنزاهة الأكاديمية وعقوبة الانتحال الأكاديمي.
- يوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ الجامعة تُنفذ أساليب متنوعة لمنع سوء السلوك الأكاديمي والانتحال بما يتوافق مع إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم، كما أنَّ كلية العلوم الإدارية تتبع إجراءات تأديبية

واضحة لكشف الانتحال الأكاديمي باستخدام برنامج Turnitin. وأثناء المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس أثناء الزيارة الافتراضية مع تبين أنه عادةً ما يتم تحذير الطلبة شفهيًّا على سلوكياتهم، ويُطلب منهم أن يكونوا أكثر حذرًا، وفي حالة تكرار المخالفات؛ يتم تطبيق العقوبات التأديبية حسب سياسة سوء السلوك الأكاديمي، والانتحال، وقواعد ولوائح الامتحان، ولائحة المخالفات المسلكية، والتي يتم توثيقها في محاضر التحقيق في المخالفات الأكاديمية، والعقوبات الموقعة على الطلبة.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي والأدلة الداعمة، يوجد رصد لحالات من المخالفات المسلكية للطلبة، كذلك توضح نماذج من محاضر التحقيق في المخالفات الأكاديمية أنَّ هناك عقوبات تمَّ توقيعها على الطلبة لمخالفة تعليمات وأنظمة الامتحانات. وقد لاحظت لجنة المراجعة – من خلال هذه المحاضر – أنَّ الجامعة ملتزمة بتنفيذ جزاءات تأديبية في حال ثبوت غش الطالب في الامتحان، كما أنَّ العقوبات الموقعة على الطلبة المخالفين تنوعت ما بين لفت نظر الطالب والرسوب في المادة، وفقًا للائحة المخالفات المسلكية. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والإدارة العليا للبرنامج، تم التأكد من تنفيذ هذه الإجراءات.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: *مستوف*

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، وسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، أنَّ التدقيق الداخلي يتضمن التدقيق القبلي للتقييمات، والذي يشمل: أدوات التقييم، ومدى مناسبة الأسئلة مع مستوى المقرر ومخرجات التعلم الخاصة به، كما يتم التدقيق البعدي الداخلي؛ للتأكد من أنَّ التقييم والتصحيح جاء بشكل عادل ومناسب، ومتوافق مع معايير التصحيح والتغذية الراجعة، حيث يتم ذلك باستخدام نموذج قياسي؛ للتأكد من سلامة عملية التصحيح، ووضع الدرجات. وتوضح سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، أنَّ رئيس القسم يتولى تحديد منسق لكل مقرر ومُدقق داخلي حسب معايير التخصص والكفاءة والشفافية، كما يتم وضع التقييمات إلكترونيًّا؛ لمراجعتها من قبل المدقق الداخلي. وقد قُدم دليل إضافي

للجنة المراجعة؛ يتضمن قائمة بالمدققين الداخليين والخارجيين، وتخصصاتهم ودرجاتهم الأكاديمية والمقررات التي يدققونها، أيضًا تبين من خلال المقابلات – أثناء الزيارة الافتراضية – ملاءمة المدققين، وخبراتهم الأكاديمية مع المهام التي أسندت إليهم.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ الكلية تتبع سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، التي توضح إجراءات التدقيق الداخلي للامتحانات، ويفحص المدقق الداخلي عدة أمور من بينها: ملاءمة التقييم مع مخرجات التعلم، وملاءمة وعدالة توزيع الدرجات، ومعايير التقييم، وملاءمة التقييم مع مستوى المقرر، وكذلك معايير التصحيح. كما تضمنت الأدلة الإضافية، أمثلة على إجراء تحسينات على التقييمات وفقًا لتوصيات المدقق الداخلي.

- توضح سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، أنَّ التأكد من فاعلية التدقيق الداخلي للبرنامج يتم من خلال منسقه، الذي يقوم في نهاية كل فصل دراسي بتدقيق ملفات المقررات التي يتسلمها من منسقي المقررات، ويرفع تقريرًا بذلك إلى وحدة ضمان الجودة والاعتمادية بالكلية، والتي تقوم بدورها بالتدقيق على عينة من ملفات المقررات، ومن ثمَّ ترفع تقريرها إلى مركز ضمان الجودة والاعتمادية حول عملية التدقيق. كذلك يوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ التدقيق الخارجي يمثل آلية أخرى للتحقق من سلامة التدقيق الداخلي. وترى لجنة المراجعة أن هذه الآليات مناسبة لتقييم مدى فاعلية التدقيق الداخلي.

- يتم التدقيق الخارجي للتقييمات وفق سياسة الممتحن الخارجي، ومن خلالها يتم اختيار مدققين خارجيين من ذوي الخبرة والاختصاص في تخصص البرنامج، ثم يتم إحالة من يتم اختيارهم إلى لجنة الاختبارات والمعايير الأكاديمية بالكلية؛ للموافقة النهائية، وقد أوضحت الأدلة الداعمة، وجود ثمانية مدققين خارجيين من ذوي الخبرة والاختصاص بدرجات أكاديمية متنوعة (أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد)، ومن تخصصات متعددة شملت إدارة الأعمال، والموارد البشرية والاقتصاد والمشتريات وغيرها. ومن خلال مراجعة الأدلة المقدمة، والمقابلات مع المدققين الخارجيين، اتضح أن اختيارهم يتم وفق آليات واضحة، ومن خلال اتفاقيات تعاون تُعقد بين الجامعة وجامعات خارجية (مثل اتفاقية للتحكيم الخارجي مع جامعة اليرموك)، حيث يراعى عند اختيار المحكم ملاءمة سيرته الذاتية، وخبرته العلمية مع مهام المراجعة، والتي من ضمنها اختيار المقرر المناسب لتخصصه. إلا أنه، ومن خلال مراجعة قائمة المدققين الخارجيين المعتمدة، اتضح أن جميع المدققين الخارجيين من جنسية واحدة ومن جامعة واحدة، وبناءً على ذلك توصي لجنة المراجعة بمراجعة المعايير المتعلقة باختيار المدققين الخارجيين،

بحيث يراعى فيها التنوع من حيث الجامعات التي ينتمون إليها، وخلفياتهم الأكاديمية؛ إذ سيسهم ذلك في تعزيز جودة وكفاءة إجراءات التدقيق الخارجي.

- تبين للجنة المراجعة – من خلال تقرير التقييم الذاتي – أنَّ إجراءات التدقيق الخارجي لبرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال تشمل: تدقيق المقرر الدراسي، حيث يكون التدقيق الخارجي قبليًّا وبعديًّا على البرنامج بشكل عام. وقد اطلعت لجنة المراجعة على وثيقة تقارير المدققين الخارجيين، التي تضمنت نموذجًا واحدًا فقط بتاريخ 2020/04/27، كما اطلعت على عينات أخرى لعدد من المقررات تم توفيرها كأدلة إضافية، وقد اتضح – من خلال هذه الأدلة – أنَّ عمليات التدقيق الخارجي قدمت توصيات على مستوى المقررات الدراسية والبرنامج، كان لها دورٌ في مراجعة وتحسين مواصفات المقررات الدراسية، ومخرجات البرنامج.

- تبين للجنة المراجعة – من خلال تقرير التقييم الذاتي، ومن خلال الاطلاع على سياسة الممتحن الخارجي – أنَّ التأكد من عملية التدقيق الخارجي للبرنامج تتم من قبل رئيس وحدة ضمان الجودة في الكلية، وتتم حسب سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، المعتمدة في الكلية. ومن ثمَّ يتولى رئيس وحدة ضمان الجودة مع رئيس القسم مسئولية تقييم المدققين الخارجيين سنويًّا، وفقًا لنموذج التقييم المعد والمعتمد من قبل مركز ضمان الجودة والاعتمادية. ويحتوي نموذج تقييم المدقق الخارجي، على عدة معايير مناسبة للتقييم. إلا أنه لم يقدم دليلًا على تقييم العملية ذاتها – أي عملية التدقيق الخارجي – ومدى فاعليتها، ومن ثم توصي لجنة المراجعة بتطوير آليات رسمية مناسبة لتقييم عملية التدقيق الخارجي، والاستفادة من نتائج هذا التقييم في تحسين عملية التدقيق الخارجي بشكل عام.

المؤشر 3.4: التعلم القائم على العمل

حيثما يطبق التعلم القائم على العمل، توجد سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أن خبرة التعلم المقدمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- تلتزم كلية العلوم الإدارية بلائحة التدريب على مستوى الجامعة، وسياسة التدريب الميداني، وتشترط اللائحة وجود مقرر إجباري، وهو مقرر التدريب الميداني ؛ لتعزيز وتطوير مهارات الطالب العملية. ووفقًا لتوصيف مقرر التدريب الميداني (BA392)، فإنه مطروحٌ كمقرر تخصصي إجباري على جميع الطلبة، ومخصصٌ له ثلاث ساعات معتمدة، تشمل 220 ساعة تدريب على مدار ثمانية أسابيع، ويُشترط لتسجل الطالب فيها أن يكون قد اجتاز 90 ساعة معتمدة كحدٍّ أدنى بما يعادل ثلثي المقررات. وخلال المقابلات مع الطلبة، فقد أشاروا إلى رغبتهم في زيادة مدة أسابيع التدريب، كما اتضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، والإدارة العليا للبرنامج – أنه لا توجد إجراءات لمعادلة التدريب الميداني لمن لديهم خبرة عملية طويلة في التخصص. وبناءً على ذلك، فإن لجنة المراجعة تقترح النظر في زيادة مدة التدريب الميداني، بالإضافة إلى النظر في إمكانية معادلة المقرر للطلبة الذين لديهم خبرات عملية في نفس المجال. ويوجد تنوع في فرص التدريب المتاحة للطلبة من خلال قوائم معلنة لجهات التدريب؛ يتم تحديثها باستمرار وفقًا لاتفاقيات التدريب التي تعقدها الكلية مع جهات التدريب المختلفة. ويتم التأكد من حصول كافة الطلبة على تجربة تدريبية متكافئة من خلال تقرير التدريب الذي يعده الطالب، ومن خلال استطلاع رأيه في عملية التدريب.

- توضح سياسة التدريب الميداني، بشكل مفصل مهام وأدوار مقدمي التدريب، والمشرفين الأكاديميين، ومشرفي التدريب والطلبة. وتُنشر هذه السياسة على الموقع الإلكتروني للجامعة، كما يتم عقد اجتماعات وندوات وحلقات نقاشية مع الجهات التدريبية بحضور القائمين على التدريب بالجامعة، وممثلي الجهات التدريبية، ومن ضمنهم المشرفون الميدانيون؛ لتعريفهم بأدوارهم ومسئولياتهم. كما تأكدت لجنة المراجعة من ذلك من خلال المقابلات التي تمت مع أرباب الأعمال والمشرفين.

- فحصت لجنة المراجعة توصيف مقرر التدريب الميداني (BA392)، ووجدت أنه يتضمن مخرجات تعلم واضحة مرتبطة بطرق التعليم والتعلم والتقييم. كما تم الاطلاع على ملف المقرر الكامل، والذي يتضمن مصفوفةً توضح ربط المخرجات التعليمية للمقرر بالمخرجات التعليمية للبرنامج، ومصفوفة تحقق مخرجات التعلم الخاصة بالمقرر، والتي توضح أن المقرر يسهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

- وفقًا لتوصيف مقرر التدريب الميداني (BA392)، فإن درجة المقرر مقسمة كالتالي: 30 درجة للمشرف الميداني على حضور الطالب في المواعيد، وتعاونه، وسرعة استجابته للإرشادات، واستخدامه

للحاسوب، و40 درجة للمشرف الأكاديمي؛ يتم من خلالها تقييم المتدرب على التقرير النهائي المُقَدَّم منه، وإبراز قدراته على العرض، وتقييم الزيارات الميدانية، وتواصله مع المشرف الأكاديمي، و15 درجة لكل عضو من أعضاء لجنة التحكيم، وترى لجنة المراجعة أن هذا التقسيم مناسب. وتبين للجنة المراجعة – خلال الزيارة الافتراضية مع الطلبة والمشرفين – أنه يتم اختيار جهات تدريبية مناسبة للطلبة من حيث التخصص، ويتم توجيههم للتدريب، ومراقبة عملية التدريب من أرباب الأعمال؛ لضمان حصول الطالب على المهارات المطلوبة. وخلال المقابلات مع الطلبة والمشرفين الميدانيين، ومراجعة كافة الأدلة المقدمة، فإن لجنة المراجعة قد لاحظت عدم وجود برنامج أو خطة تدريب واضحة للمتدرب، ولكنها تتم من خلال سير عملية التدريب (الأسابيع الأولى من التدريب)، وبناءً على ذلك فإن لجنة المراجعة توصي بمراجعة إجراءات التدريب الميداني، ووضع خطة واضحة لتدريب الطلبة خلال فترة التدريب بالتعاون مع جهات التدريب الميداني، سعيًا؛ لتحقيق فاعلية أعلى لمقرر التدريب الميداني.

- تبين للجنة المراجعة – من خلال التقرير السنوي لوحدة التدريب، وتقرير التقييم الذاتي – أنَّ وحدة التدريب تقدم تقريرًا سنويًّا عن إنجازات وأنشطة الوحدة، ومدى فاعلية عملية التدريب، والصعوبات التي تواجه المتدربين والمشرفين أثناء التدريب وآليات معالجتها. وبعد الاطلاع على نماذج استمارات تقييم المتدرب، اتضح أنَّ البرنامج يقوم بتقييم فاعلية التعلم القائم على العمل في تحقيق أهدافه من خلال استطلاع آراء الطلبة حول عملية التدريب الميداني، حيث أثنى أرباب الأعمال ومشرفو التدريب الميداني – خلال المقابلات على مستوى الخريجين في سوق العمل. كما تبين للجنة المراجعة – خلال المقابلات الافتراضية مع الطلبة – أنهم راضون بشكل كبير عن عملية التدريب الميداني، كما وضح المشرفون الأكاديميون أنه يُستفاد من نتائج تقييم جهات التدريب الخارجية، وآراء الطلبة في الاختيار الأمثل لمواقع التدريب الميداني.

المؤشر 3.5: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسئوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: *مستوف*

- تبين للجنة المراجعة – بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وفحص الأدلة المقدمة، والتي من بينها مواصفات مقرر البحث التطبيقي – أنَّ لمقرر البحث التطبيقي ثلاث ساعات معتمدة، وهي مناسبة لاستكمال متطلبات برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. كما تم الاطلاع على ملف المقرر الكامل، والذي يتضمن مصفوفةً توضح ربط المخرجات التعليمية للمقرر بالمخرجات التعليمية للبرنامج، ومصفوفة تحقق مخرجات التعلم الخاصة بالمقرر، والتي توضح أنَّ المقرر يسهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد اطلعت لجنة المراجعة على نماذج من بحوث التخرج، وتبين أنَّ مستواها ملائمٌ، ومن ثمَّ فهي تساهم في تحقيق مخرجات التعلم التي وضعها البرنامج في هذا الجانب، كما هو مُوَضَّح في مواصفات المقرر.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة المقدمة، ومن بينها ملف مقرر البحث التطبيقي – وجود ضوابط حاكمة وواضحة من حيث التزام أعضاء هيئة التدريس بتدريس المقرر وتوجيه الطلبة والإشراف على بحوثهم، ثم يتم مناقشة وتقييم البحث من قِبَلِ المشرف وأعضاء مجلس القسم. وقد علمت لجنة المراجعة – خلال المقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس – أنَّ أدوار ومسئوليات كل من المشرفين والطلبة؛ يتم التأكيد عليها من خلال ورش التهيئة لأعضاء هيئة التدريس، ومن قِبَلِ مدرس المقرر في أول ثلاث محاضرات المصاحبة لمقرر البحث التطبيقي.

- يتبين – من تقرير التقييم الذاتي، ووثيقة أخلاقيات البحث العلمي – أن هناك مهام منوطة بالمشرف الأكاديمي لمتابعة مستوى تقدم الطلبة، تبدأ منذ الاتفاق على موضوع البحث بما يتفق مع ميول الطالب، ومن ثمَّ يقوم المشرف بمراقبة سير العمل في البحث، والتوجيه في التغلب على الصعوبات العلمية والبحثية، وإرشادهم وحثهم على اتباع القواعد المنظمة لأخلاقيات وسلوكيات البحث العلمي، والقواعد والأنظمة المعمول بها في الجامعة. وعلى الرغم من أنَّ مشرفي مادة البحث التطبيقي قد أشاروا خلال المقابلات إلى وجود تقارير للمتابعة الدورية للطالب، إلا أنه لم يتم تزويد اللجنة بنماذج من هذه التقارير، كما تضمنت الأدلة المقدمة خلال فترة الزيارة الافتراضية، الخطة العامة للمتابعة، والتي توضح ما يتم تسليمه من قبل كل مجموعة خلال أسابيع محددة من الفصل الدراسي، إلا أن هذه الخطة العامة لا تتضمن أي تواريخ تشير إلى فترة تسليم الفصول الخاصة بالبحث التطبيقي، أو فترة كتابة هذه التقارير العامة، وما إذا كان يتم توجيه أي ملاحظات من قِبَلِه فور استلام أي حالة تقدم لمشروعات البحث التطبيقي من قبل الطلبة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه، وعلى الرغم من الرضا العام الذي أشار إليه الطلبة

عن الدعم، ومستوى الإشراف العام المقدم لهم في مشروع البحث التطبيقي من خلال المقابلات أثناء زيارة المراجعة الافتراضية، إلا أنه لم يتوفر لدى لجنة المراجعة أدلة عن أخذ مرئيات الطلبة عن مستوى رضاهم العام على عملية الإشراف، ولم يوثق ذلك في تقرير ملف المقرر، وبناءً على ذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بتفعيل الآليات التي تضمن متابعة نسبة التقدم المناسبة للطلبة والاستفادة المثلى من مقرر البحث التطبيقي، بالإضافة إلى العمل على إيجاد آليات لاستطلاع مرئيات الطلبة فيما يخص مستوى رضاهم على عملية الإشراف لمقرر البحث التطبيقي، وتضمين نتائج ومخرجات هذه الاستطلاعات في تقرير المقرر؛ بهدف التحسين المستمر.

- تبين للجنة المراجعة – من خلال تقرير التقييم الذاتي – أنَّ تقسيم درجات المقرر كالتالي: 30 درجة على خطة البحث بما في ذلك مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وفرضياته ومراجعه وتوثيقها، ويضعها مدرس المقرر، و70 درجة على تقييم البحث؛ يضعها عضوا لجنة المناقشة (50 درجة على تقرير مشروع التخرج، و10 درجات على العرض التقديمي، و10 درجات على التقرير الذاتي للطالب). ويقوم مجلس القسم بتشكيل لجنة لمناقشة البحوث الخاصة بمقرر البحث التطبيقي، وبعد مناقشة تقرير الطالب وعرضه؛ يقوم كل عضو من أعضاء اللجنة بوضع العلامات الخاصة بكل مخرج تعلم – حسب نموذج التقييم الخاص بذلك، ووفق معايير التصحيح – ووضع العلامات في الجامعة لمرحلة البكالوريوس. وترى لجنة المراجعة أنَّ هذه الإجراءات مناسبة ومكافئة لمستوى البرامج المماثلة.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتبع البرنامج عددًا من الآليات لمتابعة تطبيق سياسات وإجراءات مشروع التخرج، والعمل على تحسينها، والتي تتضمن: التقييم الذاتي من قبل الطالب، والذي يوضح فيه العقبات التي اعترضته أثناء المقرر، وكيفية التغلب عليها، وملاحظات المشرف وفق تقارير متابعة الطالب، وتقرير تقييم المقرر، والذي يعقد من قبل المشرف مع نهاية الفصل الدراسي، وأخيرًا تقرير المدقق الخارجي للبرنامج، حيث تساهم هذه الآليات – مجتمعةً – في التعرف على فرص التحسين والعمل على وضع الخطط الملائمة لتحسينها، والتي يتم تضمينها في تقارير المراجعة السنوية للبرنامج.

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: *مستوف*

- بناءً على الفحص الدقيق لأعمال الطلبة التي خضعت للتقييم على مختلف مستويات وأنواع المقررات الدراسية، ومن خلال الاطلاع على التقرير السنوي لمراجعة البرامج، وكذلك إحصائيات رضا الخريجين، للأعوام السابقة (2107–2020)، تبين أنَّ مستوى إنجازات الطلبة مناسبٌ، ويعكس قدرتهم على الإبداع والابتكار، وقد ظهر ذلك أيضًا من خلال نماذج لبحوث الطلبة المنشورة.

- وفقًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي، ووثيقه تحليل الدفعات لبرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال للأربع سنوات الماضية 2017–2021، يتضح أنَّ عدد الطلبة المسجلين في البرنامج كان 162 طالبًا في العام الأكاديمي 2017–2018، وانخفض هذا العدد إلى 129 طالبًا في العام الأكاديمي 2020–2021. وفيما يخص نسبة تقدمهم في وقت الدراسة على مدار الأعوام الأكاديمية للبرنامج، ظهر انخفاض ملحوظ في عدد الطلبة المستمرين في الدراسة، حيث انخفض من 822 طالبًا في العام 2017–2018، إلى 693 طالبًا في العام 2020–2021. ومن خلال مراجعة خطة إدارة المخاطر، فإنَّ القائمين على البرنامج قد باشروا عدة حلول لمواجهة مخاطر انخفاض أعداد الطلبة، وذلك من خلال تكثيف الجهود التسويقية، والتي تشمل التواجد في المدارس المستهدفة، والدعم الطلابي، والإرشاد الأكاديمي، والذي تم الإشارة إليه من قِبَلِ قيادة البرنامج أثناء المقابلات التي تمت مع لجنة المراجعة خلال الزيارة الافتراضية. ويوضح الجدول المبين في تقرير التقييم الذاتي، أن متوسط الفترة التي يقضيها الطالب في البرنامج حتى التخرج فيه هي 4 سنوات، وهي مدة مناسبة.

- حسب ما ورد في تقرير التقييم الذاتي، ومن خلال الاطلاع على تقرير المراجعة السنوية للبرنامج حول مستوى تقدم الطلبة في العام الأكاديمي 2019–2020، تبين أن المعدل العام لتقدمهم في تخصص إدارة الأعمال أفضل بنسبة بسيطة مقارنة مع الأعوام السابقة، كما أن المعدل العام لتقدمهم مقارنة مع البرامج الأخرى بنفس الكلية متقارب إلى حد ما، أما بالنسبة لمعدلات نجاح الطلبة فقد تراوح معدلهم التراكمي ما بين 74% إلى 75% على مدار الأعوام الخمسة الماضية. وبفحص الوجهات الأولى للخريجين للسنوات الخمس الماضية، تبين أن نسبة من التحقوا بجهات توظيف تتلاءم مع التخصص تراوحت ما بين 29% إلى 43%، في حين توجد نسبة كبيرة غير معلوم وجهتها الأولى بعد التخرج، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 49% إلى 74%. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بتكثيف التواصل مع

الخريجين، والعمل على الاستفادة من البيانات المتعلقة بوجهات الخريجين في تطوير وتحسين ما يُقَدَّم للطلبة.

- يبين تقرير التقييم الذاتي، أن نسبة 25.64% من خريجي البرنامج للعام الأكاديمي 2020-2021، قد تم توظيفهم، ومنهم نسبة 1.71% واصلوا الدراسات العليا. وحسب نتيجة استطلاع رأي أرباب الأعمال حول إنجازات الخريجين للعام الأكاديمي 2017-2018، فقد بلغت نسبة رضاهم 4.09 من خمس نقاط، وفي العام الأكاديمي 2018-2019، بلغت النسبة 3.79، كما لاحظت لجنة المراجعة – من خلال التقرير التحليلي لاستبانات الخريجين وأرباب الأعمال لآخر ثلاث سنوات – تراجعًا في نسبة الرضا عن خريجي البرنامج. ولم يتضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع عينة من الخريجين وأرباب الأعمال – مدى قيام الجامعة بقياس رضاهم، أو توزيع استبانات عليهم بهذا الخصوص. ولذلك، تؤكد على توصيتها الواردة في المؤشر 4.4.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسات، وأنظمة، وإجراءات مناسبة لاحتياجات البرنامج، ويتم إعلانها لكافة المستفيدين من خلال نظام إلكتروني داخلي، كما يُجْرَى تحديث هذه السياسات والإجراءات كل عامين وفق سياسة تحديث وإنشاء السياسات التي تم تحديثها في العام الأكاديمي 2020م. ويبين نموذج السياسات التحديثات التي مرت بها وجهة اعتمادها، بالإضافة إلى ذلك يتم تبليغ كافة المعنيين – من خلال النشرة الأسبوعية للرئيس – بأهم التحديثات التي تمت على السياسات والإجراءات، كما يتم مشاركتها إلكترونيًّا لكافة المعنيين، بالإضافة إلى تعميمها على كافة المعنيين من خلال الاجتماعات والمذكرات، وعقد ورش العمل مع الموظفين وأعضاء هيئة التدريس؛ لضمان درايتهم الكاملة بالسياسات والإجراءات.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، والأدلة المُقَدَّمة، تعمل جامعة العلوم التطبيقية على إدارة ضمان الجودة على عدة مستويات، وهي: مجلس ضمان الجودة والاعتمادية، وهو أعلى إدارة في هذا الشأن بالجامعة، ثم مركز ضمان الجودة والاعتمادية، ويختص بإدارة المسائل التشغيلية، والإستراتيجية المتعلقة بالجودة والتعليم والتدريب على مستوى الجامعة، ثم وحدة ضمان الجودة والاعتمادية، وتوجد على مستوى الكلية، وتتبع العميد وتتولى مسئولية إدارة الجودة على مستوى الكلية. وعلى مستوى برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، يتولى منسق البرنامج الإدارة والإشراف على جميع مسائل الجودة الخاصة بالبرنامج،

وذلك عن طريق تمثيله في وحدة ضمان جودة الكلية، بالإضافة إلى منسقي المقررات الذين يتولون مسئولية إعداد وإدارة ملفات المقررات. ويوضح دليل إدارة ضمان الجودة، الإجراءات الرئيسة المُتَّبَعة؛ لضمان الجودة بالبرنامج، وهيكلة العمل والمهام الموكلة لكافة الأطراف ذات العلاقة وفق مهام ومسئوليات واضحة ومُعْلَنة، وقد تم التأكد من ذلك خلال المقابلات.

- لدى الكلية وحدة ضمان للجودة ترتبط بمركز ضمان الجودة، والتي يتم من خلالها ضمان اتساق تنفيذ السياسات والإجراءات على مستوى الكلية وأقسامها، حيث يقوم المسئول عن الوحدة بوضع تقارير دورية – بشكل شهري – عن أعمال الوحدة التي تجتمع شهريًّا؛ لمتابعة أعمال ضمان الجودة بالكلية في جميع الأقسام والبرامج، كذلك يضع التقرير السنوي عن الأعمال الأساسية للوحدة التي تشمل: مراجعة البرامج الأكاديمية، وعمليات المراجعة الخارجية، بالإضافة إلى عمليات التدقيق، ويرفع كل ذلك إلى عميد الكلية، ثم لمركز ضمان الجودة والاعتمادية على مستوى الجامعة؛ مما يشكل ضمانةً على اتساق ما يُدار على مستوى الكلية وبرامجها مع ما يتم على المستوى المؤسسي، وقد تم التأكد من ذلك خلال المقابلات مع المعنيين بوحدة ضمان الجودة بالكلية، وعلى مستوى الجامعة خلال زيارة المراجعة الافتراضية.

- يوضح دليل ضمان الجودة بالجامعة المُعْلَن لجميع المعنيين، ومن ضمنهم أعضاء هيئة التدريس من خلال منصة ASU Knowledge Hub، كافة الإجراءات المتعلقة بضمان الجودة بالجامعة. كذلك تقوم الجامعة بعقد ورش عمل دورية لأعضاء هيئة التدريس؛ لتعريفهم بأدوارهم، وبكافة ما يخص عمليات ضمان الجودة. وبحسب نتائج استطلاعات الرأي لمنتسبي الجامعة، يتضح أن نسبة 73% من المشاركين قد أشاروا إلى معرفتهم بأنظمة وسياسات إدارة ضمان الجودة بشكل جيد.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ لدى الجامعة خطة تشغيلية سنوية واضحة؛ لإدارة ضمان الجودة بها، يتولى تنفيذها مركز ضمان الجودة والاعتمادية على مستوى الجامعة، يعاونه في ذلك وحدات ضمان الجودة بالكليات. ويتم متابعة تنفيذها من خلال تقارير البرامج السنوية، ومتابعة تنفيذ الخطط التشغيلية، كما يتم وضع خطط التحسين وفقًا لعمليات المتابعة. وتعمل مختلف وحدات ضمان الجودة بالكليات على متابعة خطط التحسين تلك. كما تساهم سياسة المقايسة المرجعية والممتحن الخارجي في العمل على التحسين المستمر بالجامعة وبرامجها. وقد تأكدت لجنة المراجعة من ذلك خلال المقابلات.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، والأدلة المُقَدَّمة، يتضح أن لكلية العلوم الإدارية بجامعة العلوم التطبيقية هيكلًا تنظيميًّا مناسبًا؛ لإدارة برامجها المختلفة، ومن بينها برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. ويتضمن الهيكل التنظيمي تحديدًا واضحًا لجميع الوظائف القيادية المسئولة عن تنفيذ البرنامج، ويتكون من: العميد، ونائبه، ورؤساء الأقسام، ورئيس وحدة ضمان الجودة، ومدير وحدة التدريب، ومنسقي البرنامج والمقررات. ويتم دعم هذا الهيكل بعدد من اللجان على مستوى الكلية. وترى لجنة المراجعة أن هذا الهيكل مناسب لإدارة الكلية والبرنامج.

- يتضمن دليل الوصف الوظيفي بالجامعة، تحديدًا لمهام واختصاصات كل وظيفة إدارية، ووفقًا لهذا الدليل، فإنَّ برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال يُدار بواسطة رئيس القسم، يعاونه في ذلك منسق البرنامج، ولكلٍّ منهم مهام واضحة ومبينة بالدليل. وللتأكد من وضوح المسئوليات، وكفاءة الاتصال بين مختلف قطاعات الجامعة، يعمل مركز ضمان الجودة على عقد ورش عمل تشمل التعريف بهذه المهام والصلاحيات للأطراف ذات العلاقة. كما تسهم مشاركة الطلبة وأرباب الأعمال – في مختلف اللجان – في تقديم التغذية الراجعة للقائمين على البرامج بما يعزز صناعة القرار.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية "كتيب اختصاصات اللجان"، والذي يوضح مهام واختصاصات اللجان المختلفة على مستوى الجامعة والكلية والأقسام، وآلية مساهمتها في اتخاذ القرارات، وكذلك آلية العضوية في كل لجنة، ومهامها، ودورية انعقادها، والتي يتم متابعتها – بشكل دوري – من خلال محاضر الاجتماعات التي تُوَثِّق ما يتم من أعمال ضمن هذه اللجان، والتي يتم اعتمادها وعرضها على الجهات ذات العلاقة المباشرة باللجان.

- يتبين من خلال دليل الوصف الوظيفي بالجامعة، وكتيب اختصاصات اللجان بالجامعة، وجود تسلسل مناسب في إسناد المسئوليات الأكاديمية؛ للحفاظ على المعايير الأكاديمية على مختلف المستويات: مجلس الجامعة، والكلية، والقسم، وفريق البرنامج. كما توجد مسئوليات ومهام محددة لجميع أعضاء

هيئة التدريس، بمن فيهم من يشغلون وظائف إدارية. ولضمان وضوح هذه المهام الوظيفية لمختلف الإدارات واللجان، يتم الإعلان عن دليل الوصف الوظيفي عبر القنوات الرسمية الإلكترونية، بالإضافة إلى الإشارة إليه في الأيام التعريفية لمنتسبي الجامعة. وتضمنت الأدلة الإضافية، استبانة رضا أعضاء هيئة التدريس، والتي توضح أن 70% من المستجيبين لديهم رضا عام عن وضوح السياسات، والإجراءات، والمهام الوظيفية المنوطة بهم، و90% من المستجيبين قد أشادوا بالمستوى العام لبرامج التهيئة المخصصة لتعريفهم بالجامعة ومختلف قطاعاتها.

- بعد فحص الأدلة المُقَدَّمة، ومن بينها محاضر اجتماعات لجنة البرنامج، ومجلس القسم، تبين للجنة المراجعة أن برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال يُدار بطريقة ملائمة تعكس وجود قيادة فاعلة ومسئولة، وتكاملية في الأداء تضمن الاتساق بين البرنامج والقسم والكلية، وذلك وفقًا للصلاحيات الممنوحة لهذه الجهات الثلاث، والتي نُصَّ عليها بشكل واضح في كتيب الوصف الوظيفي. كما تأكدت اللجنة – خلال المقابلات مع فريق البرنامج – من أن هناك خطوطًا واضحة؛ لإدارة البرنامج بطريقة فعالة ومسئولة.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: *مستوف*

- فيما يتعلق بالتقييم الداخلي للبرنامج، فإنه يتم وفقًا لسياسة مراقبة ومراجعة البرامج، وقد اطلعت لجنة المراجعة على عدة أدلة منها: تقرير تقييم ملف المقرر، المُعَدّ من قِبَلِ منسق المقرر، والذي يسهم في تحديد أولويات التحسين بشكل فصلي، ومتابعتها من خلال ملف المقرر الفصلي. وكذلك الخطة الإجرائية لمعالجة تقرير مركز ضمان الجودة، والتي تبين وجود تقييم مستمر لأداء البرامج الأكاديمية. كما يوجد نظام المراقبة الصفية؛ لضمان جودة التعليم والتعلم. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أن البرنامج يستند إلى عدد متنوع من المدخلات، تشمل: تقارير تقييم المقرر، استبيان تقييم المقرر، وبيانات أداء الطالب، ومحاضر المجلس الاستشاري للبرنامج، وتقارير الممتحن الخارجي، والتي تساهم

في وضع تقرير سنوي شامل للبرنامج، يُعَدُّ من قِبَلِ منسقه، والذي يتضمن توصيات للتحسين على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية، يتم مناقشتها داخل القسم، والعمل على تنفيذها. ومن خلال مراجعة التقارير السنوية الشاملة للبرنامج، يتضح أنها تتضمن خطط عمل سنوية تعمل على معالجة نقاط التحسين بشكل سنوي، ووفق إطار زمني محدد.

- يقوم "فريق البرنامج"، المكون من: منسق البرنامج رئيسًا، وأربعة أعضاء من هيئة التدريس بالتأكد من إغلاق دائرة الجودة فيما يخص إجراء التحسينات الواردة في التقرير السنوي، سواء على مستوى البرنامج أو المقررات الدراسية، من خلال المتابعة الدورية لها، وتوثيق حالة التقدم لأولويات التحسين التي تم اعتمادها على مستوى المقررات الدراسية والبرنامج، والتي تتضمن خطة عمل ذات إطار زمني محدد. ولضمان تنفيذ التوصيات المُشار إليها من مختلف المصادر، والتي من ضمنها التقييم السنوي، يقوم مركز ضمان الجودة والاعتمادية بمراجعة التوصيات الرئيسة من الأطراف المعنية، والعمل على متابعة تنفيذها بالتنسيق مع منسق البرنامج، ووفق سياسة مراقبة ومراجعة البرنامج. ولكن من خلال مراجعة التقارير السنوية للبرنامج، تبين للجنة المراجعة أن هناك مجالًا لتحسين دقة وشمولية التقرير السنوي، حيث إن عملية متابعة بعض خطط التحسين السنوية لا يتم رصد حالة تقدمها من سنة لأخرى؛ فعلى سبيل المثال: لم يتم رصد مستجدات ما تم من إجراءات متعلقة بالمقايسة المرجعية، بالإضافة إلى خطة مساعدة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. ليس هذا فحسب، بل إن بعض توصيات المُقَيِّمين الخارجيين تم تكرارها من عام إلى آخر دون ذكر الأسباب المؤدية للتكرار. وعلى الرغم من أن هناك إجراءً داخليًّا لمراجعة جودة التقارير السنوية، والذي يُعَدُّ من قِبَلِ مركز ضمان الجودة بالجامعة، ووحدة ضمان الجودة بالكلية، والتأكد من متابعة تنفيذ خطط التحسين المعتمدة على مستوى البرنامج، والتي يتم تضمين نتائجها في التقرير السنوي لمركز ضمان الجودة بالجامعة، إلا أنه قد لوحظ أن تقرير المراجعة السنوية للعام الأكاديمي 2019-2018، مطابق - بشكل كبير - لتقرير العام الأكاديمي 2020-2019. وبناءً على ذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بإعادة النظر في فاعلية الإجراءات المتخذة؛ لضمان دقة رصد ومتابعة حالة التقدم لتوصيات التقارير السنوية للبرنامج على مستوى كل من البرنامج، ووحدة ضمان الجودة بالكلية.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، ولسياسة مراقبة ومراجعة البرامج، يتضح للجنة المراجعة أن لدى الجامعة سياسة شاملة للمراجعة الدورية، والتي تستند إلى تقارير المراجعة السنوية للبرنامج التي تضم تقارير

المقررات، واستطلاعات الطلبة الفصلية، وتقرير المدقق الخارجي. وتتضمن المراجعة الدورية للبرنامج توصيات، وخطط تحسين ملائمة. وتوضح سياسة مراقبة ومراجعة البرامج أنَّ جميع برامج الجامعة تخضع للمراجعة الدورية الشاملة كل أربع سنوات من قِبَلِ لجنة المراجعة الدورية التي يتم تشكيلها من قبل مركز ضمان الجودة والاعتمادية بالجامعة، ويتم اعتمادها من قِبَلِ مجلس الجامعة. وتعتمد المراجعة الدورية للبرنامج – بشكلٍ عام – على التقارير السنوية السابقة، والتي تنتج عن إعداد تقرير مفصل يوضح مدى ملاءمة البرنامج، واتصاله بمتغيرات البيئة التعليمية والعملية، ومناسبته لما أُنشئ من أجله، وقد أكدت اللقاءات – خلال الزيارة الافتراضية مع قيادات البرنامج والجودة بالكلية – على ذلك.

- وفقًا لسياسة مراقبة ومراجعة البرامج، يتم إشراك الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية في إجراءات المراجعة الدورية للبرنامج، فتؤخذ التغذية الراجعة من الطلبة من خلال الاستبانات، والتي من ضمنها: استبانة الطلبة الجدد، استبانة تقييم المقرر للطالب، استبيان رضا الطلبة، استطلاع رضا الخريجين، بالإضافة إلى الاستعانة بالتغذية الراجعة من أعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج، والتي يتم تضمينها في التقرير الدوري للبرنامج؛ للخروج بتوصيات لتحسين جودة البرنامج. كذلك يتم الاستفادة من التغذية الراجعة للجهات الخارجية من خلال تطبيق سياسة الممتحنين الخارجيين، حيث تم اختيار مدققين خارجيين لمراجعة البرنامج، ويتم تغييرهم كل ثلاث سنوات. وقد خضع البرنامج في العام الأكاديمي 2017–2018، للمراجعة الدورية الشاملة، والتي تضمنت النظر في جوانب محددة اتسمت بالشمولية، وهي على النحو التالي: (1) بنية البرنامج (7 جوانب فرعية)، (2) فاعلية البرنامج (7 جوانب فرعية)، (3) الوضع الأكاديمي للطلبة (7 جوانب فرعية)، (4) فاعلية إدارة ضمان وتوكيد الجودة (7 جوانب فرعية)، (5) خاتمة التقرير، والتي تتضمن توصيات تنقسم إلى توصيات جوهرية، وتوصيات عامة، ونقاط إشادة بالبرنامج، وسيخضع البرنامج للمراجعة التالية في نهاية العام الأكاديمي 2021–2022. وخلال المقابلات مع مسئولي الجودة بالكلية والجامعة، اتضح للجنة المراجعة اتساق الإجراءات على مستوى الكلية وبرامجها مع الإجراءات المؤسسية على مستوى الجامعة.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، وسياسة مراقبة ومراجعة البرامج، فإن نتائج وتوصيات تقارير المراجعة الدورية للبرنامج تخضع لمتابعة مستمرة من قِبَلِ مركز ضمان الجودة والاعتمادية بالجامعة، والتي تأتي إما في صورة توصيات جوهرية في تغيير بنية البرنامج (تصميم البرنامج)، أو تحسينات بسيطة غير جوهرية، حيث يتم دراستها من قِبَلِ مجلس ضمان الجودة والاعتمادية والتوجيه فيما يخص الأخذ بهذه التوصيات

أو جزء منها، والتي تُعْتَمَد من قِبَلِ مجلس الأمناء إذا كانت تعديلات جوهرية، ويراعى في ذلك ملاءمتها مع اللوائح والأنظمة الحاكمة المتعلقة باتساق البرامج مع الإطار الوطني للمؤهلات، حيث يتم متابعة ذلك من خلال التقارير السنوية التي يصدرها مركز ضمان الجودة والاعتمادية بالجامعة؛ لمتابعة توصيات المراجعات الدورية، وضمان تنفيذها. وقد أكد على هذه الإجراءات الإفادة التي وردت من قِبَلِ مشرفي وحدة ضمان الجودة بالكلية أثناء المقابلات التي تمت خلال الزيارة الافتراضية. كما أشارت المقابلات مع أعضاء المجالس الاستشارية إلى أن من إجراءات اعتماد محاضر اجتماعات المجالس الاستشارية (وغيرها من المحاضر)، متابعة ما تم تنفيذه من توصيات، وإدراجه في محاضر الاجتماعات.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- لدى الجامعة سياسة واضحة للمقايسة المرجعية، تتضمن معايير واضحة لاختيار البرامج التي سيتم المقايسة المرجعية معها. وتوضح تقارير المقايسة المرجعية – على مستوى البرنامج – مدى تطابق المعايير الأكاديمية للبرنامج مع المعايير المماثلة في برنامج مماثل على المستوى المحلي، وبرنامجين مماثلين على المستوى الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، يستند البرنامج إلى التغذية الراجعة من المدققين الخارجيين للبرنامج – تطبيقًا لسياسة الممتحن الخارجي – باعتبار ما لهم من خبرة داخل مؤسساتهم نوعًا من ممارسات المقايسة المرجعية. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة إجراء مقايسة مرجعية مع جامعة محلية لا يتناسب عدد طلبتها، أو رسالتها مع عدد طلبة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، أو رسالة كلية العلوم الإدارية، وأثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، تبين أن المقايسة مع هذه الجامعة تمت على مستوى المقررات وخطة البرنامج، وليس على مستوى الأداء العام للبرنامج. كذلك لاحظت لجنة المراجعة أن كافة البرامج التي تمت المقايسة المرجعية معها لا تتبنى توجهًا تطبيقيًّا مثل الذي تتبناه جامعة العلوم التطبيقية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بمراجعة المعايير التي يتم على إثرها

اختيار الجامعات المحلية والإقليمية والدولية التي يتم عقد المقايسات المرجعية معها، على أن تتضمن هذه المعايير تبني الجامعات للجانب التطبيقي.

- يُشير تقرير التقييم الذاتي، إلى إجراء بعض التعديلات على البرنامج بهدف تحسينه، والتي من ضمنها: تغيير مسمى بعض المقررات في الخطة الدراسية، تعديل المتطلب السابق لبعض المقررات، وتحسينات على جدول ربط المخرجات. ويعزز ذلك، الأدلة الإضافية المُقَدَّمة للجنة المراجعة حول الاستفادة من مخرجات تقارير المقايسات المرجعية في تحسين البرنامج، والتي تتضمن شواهد حول تحديث أهداف البرنامج ومخرجات التعلم، بالإضافة إلى معايير القبول، وغيرها من الأمور استنادًا إلى تقارير المقايسة المرجعية.

- يُشير تقرير التقييم الذاتي، إلى عدة آليات رسمية؛ لجمع مرئيات الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية، والتي تتم من خلال تحليل استبانات استطلاع مستوى الرضا، وتجميع آراء الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال من خلال الاجتماع بهم، أو مشاركتهم في اللجان، بالإضافة إلى أخذ آراء المختصين المهنيين من خلال اللجنة الاستشارية للبرنامج، فضلًا عن الاستفادة من التغذية الراجعة من تقارير المدققين الخارجيين للبرنامج. ولكن خلال المقابلات مع أرباب الأعمال والخريجين، اتضح عدم درايتهم بوجود استبانات تُعنَى بأخذ مرئياتهم لتحسين البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج استبانات أرباب الأعمال لا توضح أعداد المستجيبين، كما أن تقرير رضا الخريجين للعام الأكاديمي 2019-2020، لا يوضح أعداد المستجيبين، بل اكتفى بتحديد إجمالي المستجيبين من الخريجين في الكلية، ولا يوضح أيضًا نسب الاستجابة من خريجي كل برنامج بالكلية. وبناءً على ذلك، توصي اللجنة بتحديد حجم العينة للبرامج المختلفة في كافة الاستبيانات، وتطوير آلية؛ لضمان زيادة مشاركة الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية في الاستبيانات.

- اتضح من خلال الأدلة المُقَدَّمة، أن وحدة القياس والتقييم – على مستوى الجامعة – تعنى بجمع استبانات استطلاعات الرأي لمختلف الجهات ذات العلاقة وتحليلها، ثم ترفع تقريرها بنتائج هذا التحليل إلى جهات صنع القرار بالبرنامج. ووفقًا لسياسة التغذية الراجعة، فإن جهات صنع القرار بالبرنامج (سواء منسق البرنامج، أو رئيس القسم، أو عميد الكلية) تقوم – كل فيما يخصه – بفحص تحليل الاستبانات، وكذلك التغذية الراجعة من المدققين الخارجيين واللجنة الاستشارية للبرنامج، وتقوم بناءً على ذلك بوضع خطة للتحسين، والعمل على متابعة تنفيذها. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة

تطابقًا تامًّا في الأرقام الواردة في نتائج تحليل استبانات الخريجين عن أعوام مختلفة؛ مما أثار التساؤل حول مدى دقة هذه الأرقام. وبناءً على ذلك، تؤكد لجنة المراجعة على توصيتها السابقة بالعمل على زيادة معدل الاستجابة للاستبانات المختلفة التي تجريها وحدة القياس والتقييم في الجامعة، كما توصي بضرورة وضع آليات؛ للتأكد من سلامة عملية جمع وتحليل الاستبانات المختلفة؛ مما يُعزِّز الاستفادة من مخرجاتها في عملية صنع القرار.

- يتضح من تقارير ومحاضر اجتماعات وحدة ضمان الجودة بالكلية، أن التغذية الراجعة المُجَمَّعة من مختلف المصادر يتم مناقشتها، والاستناد إليها في تحسين البرنامج. كما وجدت لجنة المراجعة أنه يتم الاستعانة بهذه التغذية الراجعة في كتابة التقرير السنوي للبرنامج. كذلك تبين محاضر القسم، وتقارير الممتحنين، ومحاضر وحدة ضمان الجودة أنه يتم تبليغ مختلف الجهات ذات العلاقة، والمعنيين بنتائج إجراءات التحسين المستمرة، حيث تبين محاضر اجتماعات المجلس الاستشاري للبرنامج إبلاغ أعضاء المجلس الاستشاري بالتغييرات التي تمت بناءً على مقترحاتهم للتحسين، بالإضافة إلى إبلاغ المدققين الداخليين والخارجيين بالتعديلات التي تمت بناءً على مقترحاتهم، وغيرها. كما يُبَلَّغ الطلبة – من خلال عضوية ممثلهم في مجلس الكلية، ومجلس القسم –، بمخرجات استطلاعات الطلبة وملاحظاتهم، ولكن لم يتضح وجود آليات واضحة؛ لإبلاغ أرباب الأعمال والخريجين بمستجدات ما تم بشأن مقترحاتهم، وبالتالي تقترح لجنة المراجعة العمل على وضع آليات واضحة من خلال إبلاغ أرباب الأعمال والخريجين بنتائج ما تم استطلاعه بالنسبة إلى مرئيات التحسين الواردة من قِبَلِهم.

- لم يعلق تقرير التقييم الذاتي على مستوى رضا الجهات ذات العلاقة تجاه التغييرات التي نُفِّذَت بناءً على التغذية الراجعة التي قدموها. كما أن الأدلة المُقَدَّمة تضمنت – فقط – استطلاعات رأي دورية، وعلى الرغم من أنها قد تعكس تحسنًا في المستوى العام للرضا، فقد تضمنت أسئلة تبين مستوى الرضا عن مدى تفاعل القائمين على البرنامج مع الخريجين من خلال التعرف على مقترحاتهم، والأخذ بها. كما قُدِّمَت أدلة إضافية تضمنت محاضر اجتماعات المجلس الاستشاري للبرنامج، والتي يظهر فيها التعديلات التي أُجْرِيَت على البرنامج. كما تم التأكيد على هذه الإجراءات من قِبَلِ أعضاء المجلس الاستشاري خلال المقابلات التي تمت معهم أثناء الزيارة الافتراضية. كما أكدت المقابلات مع المدققين الخارجيين على أن القائمين على البرنامج يقومون بتزويدهم بمستجدات ما تم بشأن الملاحظات التي قدموها لتحسين البرنامج.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مفعَّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- لدى برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال مجلس استشاري يجتمع بشكل دوري وفق سياسة المجالس الاستشارية المعتمدة بالجامعة، ووفق مهام ومسئوليات واضحة. ويتكون المجلس الاستشاري للبرنامج من أربعة أعضاء من الأكاديميين بالكلية، وأربعة أعضاء من جهات العمل ذات الصلة. وترى لجنة المراجعة أن تشكيل المجلس بهذا الشكل لا يتضمن تمثيلًا كافيًا لأرباب الأعمال. وبسؤال القائمين على البرنامج عن ذلك أثناء المقابلات الافتراضية، أشاروا إلى أن البرنامج ملتزم بالسياسة الخاصة بالمجالس الاستشارية، والتي تتيح أن يكون نصف أعضاء المجلس من منتسبي الكلية والبرنامج، والنصف الآخر من أرباب الأعمال. ونظرًا لدور المجلس الاستشاري في تحديد احتياجات سوق العمل، ومدى مواءمة مخرجات البرنامج، ومستوى أداء خريجيه مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، فإن لجنة المراجعة ترى ضرورة زيادة أعضاء المجلس الاستشاري من الخارج، وتوصي بضرورة مراجعة معايير اختيار أعضاء المجالس الاستشارية، والعمل على أن تكون الأغلبية لأعضاء المجلس من خارج الجامعة (سواء من الخريجين أو من أرباب الأعمال).

- توجد أدلة على تضمين التغذية الراجعة من المجلس الاستشاري في التقرير السنوي للبرنامج، والذي يتم على أساسه وضع خطط تحسين البرنامج. كما يطلع المجلس الاستشاري على "المستجدات عن متابعة التوصيات"، بشكل دوري في كل جلسة. كذلك، توجد أدلة على أن توصيات المجلس قد ساهمت في عملية التحسين المستمر للبرنامج، مثل: تبني مقترح إضافة موضوعات حديثة في الخطة والمنهج الدراسي للبرنامج. كما تم تزويد لجنة المراجعة بأدلة إضافية، على الأخذ بمرئيات المجلس، والعمل على تضمينها في أعمال التحسين المستمر للبرنامج ومقرراته الدراسية.

- يتبع برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال عددًا من الآليات؛ للتأكد من تلبية البرنامج لاحتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية، والتي من ضمنها: تقييم مشرفي التدريب الميداني على الطلبة

المتدربين، والأخذ بتوصيات المجلس الاستشاري، بالإضافة إلى أن البرنامج يحصل على معلومات حول صلته بسوق العمل من خلال الاستبانات السنوية؛ لاستطلاع رضا أرباب الأعمال والخريجين، والتي يتم توثيقها من خلال تقارير، ومحاضر اجتماعات معتمدة. وترى لجنة المراجعة أن هذه الأساليب لا تكفي لفهم وتوقع حجم الطلب على خريجي إدارة الأعمال، ولا على المواصفات والمهارات التي يفضلها السوق؛ ذلك أن كل تلك الاستبانات تسأل المستقصين عن خبراتهم السابقة مع البرنامج. كما أن استبانة أرباب الأعمال التي تحتوي على ثلاثة عشر سؤالًا، ليس بها سؤال واحد عما يحتاجه أرباب الأعمال من أعداد، أو مواصفات، أو معلومات تنبؤ مستقبلية. لذا، تقترح لجنة المراجعة إضافة أسئلة عن احتياجات سوق العمل من ناحية أعداد الخريجين، والمواصفات التي يرغبون في توفرها في الخريجين.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تعتمد الجامعة في معرفة الاحتياجات الوطنية والمجتمعية على دراسات السوق التي صدرت من قِبَلِ شؤون الخليج بعنوان: "التعليم العالي في دول الخليج الحاضر والمستقبل"، بالإضافة إلى دراسات أخرى توضح احتياجات سوق العمل على مستوى دول الخليج. ولكن بمراجعة هذه الأدلة، يتضح للجنة المراجعة أن هناك حاجة لدراسات تختص بالوضع الخاص بالسوق بمملكة البحرين، واحتياجاتها الوطنية والمجتمعية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بإجراء دراسة رسمية متكاملة لاحتياجات سوق العمل تستند إلى أرقام وبيانات واضحة مرتبطة ببرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، والاستفادة منها في تطويره.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أن وحدة القياس والتقييم تقوم بمساعدة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المعرفة، بإدارة الاستبيانات المختلفة، وتحليل التغذية الراجعة، من جميع الاستبيانات، ثم إرسال التقارير إلى كليات الجامعة والإدارات ذات الصلة؛ للوقوف على ما يجب عمله في ضوء هذه النتائج. كما أن مركز ضمان الجودة والاعتمادية بجامعة العلوم التطبيقية – بوصفه الجهة المنوط بها هذا الدور على مستوى الجامعة – يقوم بدوره الأساسي في متابعة الآليات المتعلقة بضمان الجودة على مستوى كليات الجامعة وبرامجها، ومنها برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. كما يعمل على مراجعة التحسينات التي توصي بها جهات المراجعة الداخلية والخارجية.

هـ. الاستنتاج

بعد أَخْذِ تقريرِ التقييمِ الذاتيّ الخاص بالمؤسسة، والأدلةِ التي جُمِعَتْ من المُقابلاتِ الشخصيةِ، والوثائقِ المُوَافِقِ أثناء الزيارة الميدانية التي تمتْ بالفعل في الاعتبار، *ووفقا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)*، والصادرِ عن هيئةِ جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي *2020*، فقد توصلتْ لجنةُ المراجعةِ إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال المطروح بكلية العلوم الإدارية، والمُقَدَّم في جامعة العلوم التطبيقية حكم جدير بالثقة.

وبناءً على استنتاجات اللجنة بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنةُ، *مع التقدير*، ما يلي:

1. حصول أعضاء هيئة التدريس على الزمالة من أكاديمية التعليم العالي البريطانية.
2. البنية التحتية للجامعة، بما فيها من تجهيزات القاعات، والمختبرات، ومكاتب أعضاء هيئة التدريس مناسبة ومجهزة بشكل كاف وفعال.
3. الخدمات المُقَدَّمة من قِبَلِ البرنامج لطلبته وخريجيه فيما يتعلق بالدعم الوظيفي والإرشاد المهني.

ومن أجلِ تحسينِ أداءِ البرنامجِ، توصي اللجنةُ أنَّه يجبُ على جامعة العلوم التطبيقية:

1. ضرورة التأكد من إشراك كافة الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة الدورية لأهداف البرنامج ومخرجاته.
2. ضرورة مراجعة العبء الدراسي للطالب داخل الخطة الدراسية، وألا يسمح له بتسجيل مقررات أخرى مع التدريب الميداني أثناء الفصل الدراسي الواحد؛ كي تتحقق الاستفادة المثلى من التدريب.
3. ضرورة تكثيف الجانب التطبيقي والتقني للمقررات عن طريق مراجعة توصيفات المقررات.
4. ضرورة تحديث الكتب والمراجع العلمية المستخدمة في تدريس المقررات الدراسية للبرنامج.
5. تحديد المقررات الاستدراكية التي يجب على الطلبة – من غير المسارات العلمية – أخذها قبل الالتحاق بالبرنامج.
6. تخفيض عبء العمل الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس بما يتوافق مع المعمول به إقليميًّا.

7. تطبيق آليات لاستطلاع آراء هيئة التدريس فيما يُقَدَّم لهم من أنشطة للتطوير المهني، وقياس مدى مناسبتها وفاعليتها.

8. وضع خطة لشراء برمجيات حديثة، والاستعانة بها في تقديم المقررات الدراسية، بناءً على استطلاع لأهم البرمجيات والتطبيقات التي يستخدمها سوق العمل، وتضمينها في مقررات برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال.

9. ضرورة تكثيف الجهود في تعريف الطلبة بالسياسات، والإجراءات المتعلقة بالنزاهة الأكاديمية، وعقوبة الانتحال الأكاديمي.

10. مراجعة المعايير المتعلقة باختيار المدققين الخارجيين، بحيث يراعى فيها التنوع من ناحية الجامعات التي ينتمون إليها، وخلفياتهم الأكاديمية.

11. تطوير آليات رسمية مناسبة؛ لتقييم عملية التدقيق الخارجي، والاستفادة من نتائج هذا التقييم في تحسين عملية التدقيق الخارجي بشكل عام.

12. مراجعة إجراءات التدريب الميداني، ووضع خطة واضحة؛ لتدريب الطلبة – خلال فترة التدريب – بالتعاون مع جهات التدريب الميداني؛ سعيًا لتحقيق فاعلية أعلى لمقرر التدريب الميداني.

13. تفعيل الآليات التي تضمن متابعة نسبة التقدم المناسبة للطلبة، والاستفادة المثلى من مقرر البحث التطبيقي، بالإضافة إلى العمل على إيجاد آليات؛ لاستطلاع مرئيات الطلبة فيما يخص مستوى رضاهم عن عملية الإشراف على مقرر البحث التطبيقي، وتضمين نتائج ومخرجات هذه الاستطلاعات في تقرير المقرر؛ بهدف التحسين المستمر.

14. تكثيف التواصل مع الخريجين، والعمل على الاستفادة من البيانات المتعلقة بوجهات الخريجين في تطوير وتحسين ما يُقَدَّم للطلبة.

15. إعادة النظر في فاعلية الإجراءات المتخذة؛ لضمان دقة رصد ومتابعة حالة التقدم لتوصيات التقارير السنوية للبرنامج على مستوى كل من البرنامج، ووحدة ضمان الجودة بالكلية.

16. مراجعة المعايير التي يتم على إثرها اختيار الجامعات المحلية والإقليمية والدولية التي يتم عقد المقارنات المرجعية معها، على أن تتضمن هذه المعايير تبني الجامعات للجانب التطبيقي.

17. تحديد حجم العينة للبرامج المختلفة في كافة الاستبيانات، وتطوير آلية لضمان زيادة مشاركة الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية في الاستبيانات.

18. ضرورة وضع آليات؛ للتأكد من سلامة عملية جمع وتحليل الاستبانات المختلفة؛ لتعزيز الاستفادة من مخرجاتها في عملية صنع القرار.

19. ضرورة مراجعة معايير اختيار أعضاء المجالس الاستشارية، والعمل على أن تكون الأغلبية لأعضاء المجلس من خارج الجامعة (سواء من الخريجين أو من أرباب الأعمال).

20. إجراء دراسة رسمية متكاملة لاحتياجات سوق العمل تستند إلى أرقام وبيانات واضحة مرتبطة ببرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.